الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري – قسنطينة –
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم : العلوم التجارية

الفرع: ماستر أكاديمي

التخصص: محاسبة ومالية

مدى ملائمة الأنظمة المحاسبية لبيئة التجارة الإلكترونية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد:

- سكفالي دليلة
- سوداني سميرة

تحت إشراف:

- بوضياف إلياس

أعضاء اللجنة:

اسم ولقب الخبير	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
- بوضياف إلياس	مشرفا	- أستاذ محاضر	- قسنطينة
- بغريش محمد	ممتحنا	- أستاذ محاضر	- قسنطينة

دورة جوان 2011

الفهرس

مقدمة	
الفصل الاول: نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات .	
المبحث الاول : نظم المعلومات المحاسبية .	6
I–النظام	6
II–نظام المعلومات	9
III– نظام المعلومات المحاسبي .	13
المبحث الثاني : تكنولوجيات المعلومات وأثرها على نظم المحاسبة	19
I –المكونات المادية للحاسوب	19
II –الفرق الاساسي بين النظام المحاسبي اليدوي والمحسوب	21
III –تصميم نظام المحاسبة المحوسب	23
IV–الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	25
الفصل الثاني: التجارة الالكترونية	
المبحث الأول : الإطار المفاهمي للتجارة الالكترونية .	32
I –تعريف التجارة الالكترونية	32
II –الفرق بين التجارة الالكترونية والتجارة التقليدية	33
III –اهمية التجارة الالكترونية	35
IV –انواع التجارة الالكترونية	37
المبحث الثاني :التجارة الالكترونية وبيئة الاعمال	39
I –التغيرات التي احدثتها التجارة الالكترونية على بيئة الاعمال .	39

II–مخاطر التجارة الالكترونية.	42
III –اسباب صعوبة تعقب الاختراقات التي تتم عبر شبكة الانترنت	46
IV –الحلول المقترحة للسيطرة على مخاطر التجارة الالكترونية	47
V– واقع التجارة الالكترونية في الجزائر	50

الفصل الثالث : المحاسبة في ظل التجارة الالكترونية

المبحث الاول : القضايا التي يواجهها المحاسبون الناتج عن التجارة الالكترونية	57
I –اهمية تطوير المهارات والمعرفة.	57
II –النشر الالكتروني للمعلومات.	60
المبحث الثاني: الخدمات المحاسبية الجديدة الناتجة عن التجارة الالكترونية	63
I –اضفاء الثقة في موقع العميل والنظام على الانترنت	63
II –المراجعة المستمرة	69
الخاتمة	76

المقدمة

تعد التجارة الالكترونية إحدى الأدوات الحديثة التي أفرزتها الانترنت ,ورافق ظهورها تغير جوهري في بيئة الأعمال , ولقد عملت مهنة المحاسبة ومند نشأتها في بيئة تجارية ذات طابع يتسم بالبطيء وقليل التغير , إلى أن ظهرت بيئة التجارة الالكترونية والتي تتسم بعدة سمات جديدة مثل التسارع الكبير في تطورها وهيكله الغير ملموسة , وغياب الأمان لأغلب العمليات التجارية إلي تتم من خلالها , وكذلك غياب التوثيق ألمستندي لأغلب عملياتها .

ومن الملاحظ أن جميع الأنظمة المحاسبية أنشئت وطورت لتعامل مع البيئة التجارية التقليدية , وسعى المشرع دوما لتلك الأنظمة إلى تمكين النظام المحاسبي من الخروج بمعلومات تتمتع بها اتفق على تسميته بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية , وتوفير خاصيتي الملائمة والثقة لتلك المعلومات كي تحوز على رضا أصحاب المصالح , وبالتالي اعتمادها أساس موثوق به لبناء واتخاد قراراتهم المستقبلية المتعددة الأغراض .

والسؤل الذي يطرح نفسه , ويقول , هل تلك الأنظمة المحاسبية التي أنشئت في ظل البيئة تجارية تقليدية تصلح , ويمكن استخدامها في ظل البيئة التجارية الالكترونية الحديثة ؟.

الأسئلة الفرعية :

1)- ما هي طبيعة التجارة الالكترونية ,وما الفرق بينها وبين التجارة التقليدية ؟

2)- ما العلاقة المتولدة بين البيئة التجارة الالكترونية والأنظمة المحاسبية ؟

3)- هل هناك مشاكل تواجه الأنظمة المحاسبية في ظل البيئة التجارية الجديدة والمتمثلة في التجارة الالكترونية ؟ وما هي الحلول اللازمة لحل ذلك المشكل ؟

الفرضيات

للإجابة عن الأسئلة المطروحة سنحاول الكشف عن مدى تحقيق فرضيات هذه الدراسة والمتمثلة فيما يلي ؟

1)- تعمل التجارة الالكترونية في بيئة غير ملموسة وفريدة من نوعها تفتقد إلى التوثيق ألمستندي

2)- أنظمة المحاسبية لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب كي تتفاعل مع البيئة المحيطة بأعمال التجارة الالكترونية .

3)- التجارة الالكترونية تؤثر على مهنتي المحاسبة والتدقيق

4)- هناك مشاكل تواجه الأنظمة المحاسبية في ظل البيئة التجارة الالكترونية ,ويمكن حلها من خلال تطوير سياسات وإجراءات محاسبية تكنولوجية تستطيع توفير والثقة لمخرجات النظام المحاسبي

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من أهمية المحاسبة نفسها وأهمية التجارة الالكترونية , والدور الذي تلعبانه في بيئة الاعمال التي تعد ركيزة أي اقتصاد في أي دولة , وبما أن المحاسبة تعتبر العمود الفقري لأي مؤسسة ويتم اعتماد نتائجها كأساس اتخاذ القرارات , فإن معرفة دورها الجديد ومدى نجاعته في التعامل مع البيئة التجارية الجديدة , ومحاولة حل المشاكل المرافقة لهذا الدور الجديد إن وجدت , سيساهم بشكل جوهري في تقويته وذلك من خلال إضفاء خاصيتي الملائمة والثقة للمعلومات المحاسبية المتعلقة بتعاملات البيئة التجارية الجديدة المتمثلة في التجارة الالكترونية .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

1)- التعرف على البيئة التجارية الجديدة والمتمثلة في التجارة الالكترونية

2)- معرفة الفرق بين التجارة الالكترونية والتجارة التقليدية

3)- معرفة مدى كفاية وملائمة الأنظمة المحاسبية للتعامل مع البيئة الالكترونية

4)- حصر المشاكل التي تواجهها الأنظمة المحاسبية في ظل البيئة التجارة الالكترونية

5)-اقتراح بعض التوصيات الكفيلة بحل تلك المشاكل.

منهج الدراسة :

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع سنتبع المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بكل جوانبه النظرية , من خلال جمع المعلومات وتحليلها بالاعتماد على أدوات الجمع والتحليل المتوفرة .

أدوات الدراسة :

وتتمثل أدوات الدراسة ومصادرها فيما يلي :

الدراسة النظرية : وقفنا على متناوله المرجع والمصادر في هذا الموضوع بالإضافة إلى المقالات والمجلات العامة والمتخصصة وكذا شبكة الانترنت

الدراسة التطبيقية :

محددات الدراسة :

تكمن محددات الدراسة فيما يلي :

1)- حداثة الموضوع

2)- قلة البحوث المتعلقة بالموضوع

3)- عدم إفصاح الشركات في الجزائر تتعامل بالتجارة الالكترونية .

تنظيم الدراسة :

لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول, حيث يتعرض الفصل الأول إلى نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات, من خلال مبحثين إذ تطرقنا في المبحث الأول إلى نظم المعلومات المحاسبية , أما المبحث الثاني فتعرضنا فيه إلى تكنولوجيا المعلومات وأثرها على نظم المعلومات المحاسبية .

أما الفصل الثاني فقد خصصنه لدراسة التجارة الالكترونية وذلك من خلال مبحثين تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيم للتجارة الالكترونية, أما الثاني فخصصناه للتجارة الالكترونية وبيئة الأعمال .

أما الفصل الثالث والأخير فقد احتوى على اثر التجارة الالكترونية على المحاسبة ولقد قسمناه هو الأخر إلى مبحثين الأول حول التحديات والقضايا التي يواجهها المحاسبون الناتجة عن التجارة الالكترونية , أما الثاني فقد خصصناه للخدمات المحاسبية الجديدة الناتجة عن التجارة الالكترونية .

الفصل الأول

نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات

المبحث الاول: نظم المعلومات المحاسبية .

I. النظام
II. نظام المعلومات
III. نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الثاني: تكنولوجيات المعلومات واثرها على نظم المحاسبة

I. المكونات المادية للحاسوب
II. الفرق الاساسي بين النظام المحاسبي اليدوي والمحسوب
III. تصميم نظام المحاسبة المحوسب
IV. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تمهيد:

لقد أصبحت المعلومة عنصر هام من عناصر الإنتاج لها دور هام في تحديد فعالية و كفاءة لذلك اتجهت المنظمات لإلى تصميم و بناء أنظمة معلومات من أجل السيطرة على الكم الهائل للمعلومات الضرورية لإدارة المؤسسة.

و تعد المحاسبة من أهم و أقدم نظم المعلومات في المؤسسة فهي أهم المصادر الرئيسية للمعلومة و إن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر من أهم نظم المعلومات في أي وحدة اقتصادية، فقد تطور في السنوات الأخيرة خاصة بعد التطور السريع في الحسابات الآلية.

لقد أثرت هذه البيئة الجديدة في إعداد و تأهيل المحاسب فأصبح المطلوب أن يكون المحاسب أكثر فعالية في المساهمة في تصميم نظام المعلومات المحاسبية و تقديم المعلومات المساعدة في اتخاذ القرار.

و سنقوم بدارسة هذا الفصل فمن خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول: نظم المعلومات المحاسبية.**
- **المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات و أثرها على نظام المعلومات المحاسبية**

المبحث الأول نظم المعلومات المحاسبية

في هذا المبحث سنقوم باعطاء نظرة شاملة عن تظم المعلومات المحاسبية. وقد قسمنا هذا المبحث الى ثلاث أجزاء، حيث تناولنا في الجزء الأول عموميات حول النظام أما الجزء الثاني فتناولنا فيه نظم المعلومات، و في الجزء الثالث تعرضنا الى نظم المعلومات المحاسبية.

I- النظام:

I-1 تعريف النظام :

يمكن تعريف النظام بأنه"مجموعة من العناصر المرتبطة و المتكاملة و المتفاعلة لتحقيق هدف مشترك، ويجب أن تكون هذه العناصر كلا واحدا فالعلاقة بين عناصر النظام هي الرابطة التي تربطها معا نحو تحقيق هدفها المشترك، وللنظام مدخلات و آلية لمعالجة هذه المدخلات لتحويلها الى مخرجات، و يحقق النظام أهدافه من خلال تحويل مدخلاته الى مخرجات، و يتلقى النظام المدخلات من البيئة المحيطة به، ثم يعيد مخرجاته إليها."[1].

I-2 خصائص النظام :

يمكن تلخيص أهم خصائص النظام فيما يلي :

- يعتبر التنظيم أحد الخصائص الهامة للنظام حيث يمكن النظام من القيام بوظائف ثلاثة وهي الاختبيار و العلاقات و الرقابة. فعلى سبيل المثال يمكن النظر الى المنضدة كنظام مكون من القرص و المنصدة من بين عدة بدائل قد تكون خشب أو بلاستيك أو حديد الخ.... عقب عملية الاختيار لابد من وضع القرص و الأرجل في علاقة معينة و ذلك بوضع القرص فوق الأرجل. و أخيرا يتم استخدام تلك العلاقة في عملية الرقابة على وظائف و عمليات النظام للتأكد من مطابقتها لما هو مخطط على سبيل المثال قطر القرص، ارتفاع المنضدة .

[1] دكتور نجم عبد الحميدي، د/سلوى أمين السامرائي د/ عبد الرحمان العبيد، نظم المعلومات الأدارية ، مدخل معاصر ، دار وائل للنشر عمان، الأردن، الطبعة الثانية،2009 ، ص 11 .

– ان النظام في حالة حركة دائمة حيث يحصل النظام على الدخلات ثم يقوم بعمليات تحويله و تصدير ناتج تلك العمليات الى البيئة في صورة مخرجات، ثم يستخدم النظام عوائد المخرجات في الحصول على مدخلات جديدة و هكذا.

– النظـــم لهـــا دورة حياة أي أنها معرضة للفناء ويتم الفناء بشكل تدريجي لذلك فإن النظم تحتاج إلـــى محفزات لمقاومة حالة الفناء، فالشخص الذي في حالة غيبوبة قد يتعرض لتوقف عضلاته عن العمل نتيجة لعدماستخدامها لذلك يتم القيام بتدليك تلك العضلات.

– إن التظم تبقى في حالة استقرار طالما أن البيئة مستمرة في مدها بالقوة الدافعة اللازمة لنشاطها و حركتها، وفي نفس الوقت تخرج النظم للبيئة مخرجات بمعدلات ثابتة و منتظمة.

– النظم تتكيف مع التغيرات في الظروف البيئية، ففي حالة حدوث تغيرات في بيئة النظام فان النظام يتخد اجراءات وردود أفعال من شـــأنها مقابلة تلك التغيرات بهدف تحقيق التوازن بين النظام و البيئة وهو ما يطلق عليه التوازن الحركي للنظام.

– يتجه النظام نحوالتمايز الداخلي، وهو ما يعني أن الأجزاء التي تكون منها النظام تتمايز نتيجة لتخصص كل جزء في أداء وظيفة معينة داخل النظام. يؤدي زيادة التمايز داخل النظام الى تعقد النظام، و هو ما يتطلب القيام بمجهودات تحقق الربط و التكامل بين أجزاء النظام.

– النظم متداخلة ، فعلى الرغم من أن النظام يتكون من عدة نظم فرعية الا أن النظم الفرعية ترتبط و تتكامل مع بعضها البعض[1].

I-3 انواع النظام:

يمكن تصنيف النظام على أشاش خاصية أو أكثر كما يلي:

I-3-1 التصنيف حسب نشأتها:

وتنقسم حسب هذا التصنيف الى:

[1]- أحمد فوزي مولوخية ، نظم المعلومات الأدارية، دار الفكر الجماعي، الإسكندرية 2007 ، ص 32، 33 .

أ-النظم الطبيعية: يعرف النظام الطبيعي بأنه النظام الذي لا دخل للانسان في وجوده بل من صنع الله سبحانه و تعالى مثل الانسان نفسه.

ب- النظم الصناعية: فهي من صنع الانسان باستخدام الموارد و العناصر و الاسباب التي سخرها الله له، و من أمثلتها الشركات و الهيئات و الجامعات و غيرها حيث يحتاج هذا النظام على الأول على من يصممه و يديره و ينفده ويشرف على تشغيله لكي يستمر هذا النظام في الوجود و هو ما يعرف حاليا بدراسة النظم .

I-3-2-التصنيف حسب علاقتها المحيط (البيئة):

و تنقسم الى:

أ- النظم المفتوحة: يعرف النظام المفتوح بأنه ذلك النظام الذي يؤثر و يتأثر البيئة التي يعمل فيها. أو هو النظام الذي يتفاعل أجزاءه دائما مع العناصر الأخرى خارج حدود النظام، بمعنى أن التغيرات في الظروف البيئية المحيطة بالنظام يأثر على مدخلات و عمليات التشغيل و مخرجات النظام، و بذلك يجب أن يتصف النظام بالمرونة الكافية للتأقلم مع المتغيرات البيئية المحيطة حتى تمكنه المحافظة على استمراره في الوجود و حسب KHAN و KATZ النظام المفتوح يكمن في مجموعة العناصر الخاصة، مميزة و مركبة بحيث أن أي تغيير يحدث في إحدى العناصر يؤدي الى ردود فعل التشويه في كل العناصر الأخرى.

ب- النظام المغلق: هو ذلك النظام الذي لا يوجد أي تفاعل بينه و بين البيئة التي يعمل فيها، لذلك لايتأثرهذا النظام بالتغيرات التي تحدث في الظروف البيئية.

I-3-3-التصنيف حسب هيكلها الأساسي

يمكن تقسيم النظم حسب هذا التصنيف الى:

أ- النظم البسيطة: و هي نظم سهلة التحكم و التفسير و التشكيل.

ب- النظم المعقدة: وهي النظم التي يتطلب التحكم فيها ووصفها مجهودات معتبرة.

وتجدر الإشارة هنا الى أن درجة بساطة و تعقيد النظام تتوقف على عدد النظم الفرعية التي يتضمنها و على درجة تنوع و تعدد العلاقات و المعاملات بين هذه النظم الفرعية. و بالتالي يجب أن يكون هناك فهم كامل للعلاقات المتشابكة داخل النظم المعقدة حتى يمكن ادارة و تشغيل هذه النظم فلا شك أن ادارة و تشغيل نظام معقد للمعلومات ستكون أصعب بكثير من إدارة وتشغيل نظام بسيط للمعلومات.

I-3-4- التصنيف حسب درجة التأكد: تنقسم إلى:

أ-النظم الإحتمالية:هي تلك الأنظمة التي لا يمكن التنبؤ بالحالات التي سيكون عليها إلا بإستخدام الإحتمالات ، بمعنى أنه لايمكن أن يعرف على وجه التحديد ما سيكون عليه رد فعل النظام أو مخرجاته نتيجة لحدوث ظروف معينة.

ب- النظم المحددة: يكون النظم محددا إذا أمكن معرفة على وجه التحديد، ما ستكون عليه حالة النظام ومخرجاته، استجابة إلى مجموعة محددة من المدخلات، وتعتبر النظم الآلية من أفضل الأمثلة على النظم المحددة حيث يكون معلوم على وجه التحديد ما ستكون عليه المخرجات بناءا على المدخلات المستخدمة[1].

II - نظم المعلومات:

II-1 - تعريف نظم المعلومات:

نظم المعلومات هي مجموعة من العناصر البشرية المدربة والعناصر الآلية اللازمة بجمع و تشغيل البيانات بغرض تحويلها إلى معلومات تساعد في إتخاد القرارات، ويتكون هذا النظام من مدخلات و عمليات تحويل و مخرجات، و يهدف نظام المعلومات إلى الكشف عن المعلومات و تجميعها و تحليلها

[1]- لخضاري صالح، اشكالية تطبيق نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسة، دراسة حالة الشركة الجزائرية لأشغال الطرق، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة منتوري قسنطينة، 2006 / 2007 ص، 18 ، 19.

وإعدادها طبقا لإحتياجات مراكز العمل المختلفة بالمؤسسة أو الشركة ، كما أن نظام المعلومات يعمل على تدوال المعلومات و تجديدها بشكل شبه يومي و استرجاعها عند الحاجة[1].

II-2-عناصر نظام المعلومات:

يتكون نظام المعلومات من العناصر التالية:

II-2-1-المعلومات:

هي الناتج من نظام المعلومات، و يجب التميز بين البيانات و المعلومات فالبيانات هي حقائق أولية أو أرقام و إذا ما جمعت معا فإنها تمثل المدخلات لنظام المعلومات، أما المعلومات فإنها تتكون من بيانات ثم تم تحويلها و تشغيلها لتصبح لها قيمة و بالتالي فإن المعلومات تمثل معرفة لها معنى و تفيد في تحقيق الأهداف. و الشكل رقم (1-1) يظهر العلاقة بين البيانات و المعلومات.

شكل رقم (1-1) : المعلومات الناتجة عن البيانات

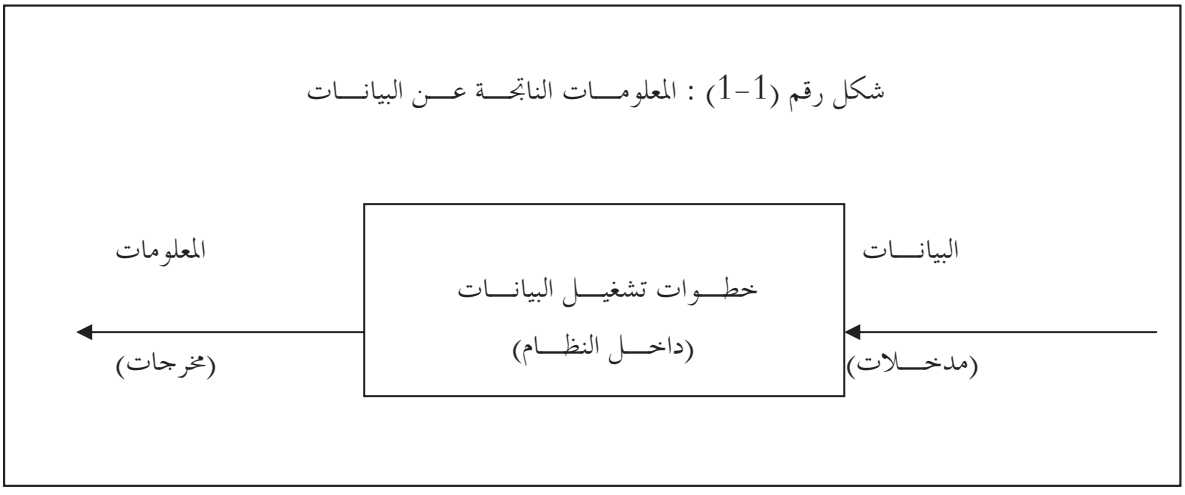

من خلال الشكل (1-1) نلاحظ أن المعلومات (المخرجات) هي عبارة عن البيانات (مدخلات) مصاغة و معالجة لتصبح ذات قيمة و أكثر معرفة من أجل اتخاذ القرارات و تحقيق الآهداف.

[1]- محمد خليل أبو زرطة، زياد عبد الكريم القاضي، مدخل إلى التجارة الإلكترونية، مكتبة، الجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،عمان، الأردن 2009 ، ص 313.

II-2-2-النظام :

هو إطار عام و متكامل يحقق عدة أهداف فهو يقوم بتنسيق الموارد اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات و هذه الموارد تتراوح من المواد إلى الآلات و عناصر الطاقة الإنتاجية و ذلك حسب نوع النظام.

II-2-3-شبكة الإتصال:

و يمثل نظام المعلومات شبكة إتصالات لأنه يقدم المعلومات لنقاط عديدة.

وهو يمكن من تدفق المعلومات لكافة الأماكن من الوحدة الإقتصادية و حتى خارج الوحدة الإقتصادية. و شبكة الإتصالات هذه لها طابع رسمي و آخر غير رسمي، فالموظفين و المديرين يتبادلون المعلومات فيما بينهم و كذلك مع الأطراف الخارجية بشكل غير رسمي و هو ما يمثل (نظام المعلومات غير الرسمي). وكذلك فهنالك و سائل الإتصال الرسمي داخل و خارج الوحدة الإقتصادية كأوامر الشراء و البيع و التي يتم تبادل المعلومات من خلالها و فقا الإجراءات محددة سلفا تمثل عناصر نظام المعلومات الرسمي[1].

II-3-أنواع نظم معالجة المعلومات المستخدمة في تطبيقات الأعمال:

من أهم أنواع هذه النظم مايلي:

II-3-1-نظم معالجة الأحداث:

وهي نظم تتولى تسجيل الأحداث و تفاصيل الأنشطة اليومية للأغمال في للبيع و الشراء، و دفع الرواتب و النفقات اليومية،و أية نشاطات تفصلية أخرى.

إن مهمة هذه الأنشطة تنحصر في تسجيل البيانات يوم بيوم، و تزويد الإدارة بمعلومات روتنية عن أنشطة المشروع بصورة مفصلة.

[1]- كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد ، نظم المعلومات المحاسبية، دالر الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2002 ،ص،ص ، 15 ، 16 .

II-3-2- نظم أتمتة المكاتب:

وهي تعني استخدام الحاسوب لأتمة الواجبات التي تنجز في المكاتب الإدارية بهدف زيادة الإنتاجية الإدارية و تحسين فعالية الإتصالات و المعلومات داخل المكتب و بين المكتب و البيئة التنظمية الداخلية، وبين المكتب أيضا و البيئية الخارجية.

إن استخدام برنامج معالجة الكلمات، و البريد الإلكتروني تعد أمثلة معروفة عن هذه الأنظمة، فمثلا من خلال استخدام البريد الإلكتروني يمكن الأفراد في الأتصال بأي شخص يملك صندوق بريد الكتروني في جهاز الحاسوب و محطة ظرفية، و الشركات متعددة الجنسية لديها أنظمة بريدها الإلكتروني مكثف

لتسهيل الإتصالات الإلكترونية الكونية. وتظهر اليوم تطبيقات متقدمة لهذه النظم من خلال ما يعرف بالمكاتب دون ورق و كماتب المستقبل.

II-3-3- نظم المعلومات التنفدية:

وهي نظم تستخدم في تزويد الإدارة العليا بخلاصة (تقارير موجزة) من الانشطة والعمليات الرئيسية والمساندة للمشروع.و تستخدم بصورة واسعة الاشكال البيانية والاحصائية وغيرها من أساليب العرض المرئي و البياني لعرض المعلومات بصورة ملخصة ومكثفة وتمكن برمجيات هذه الانظمة المستفدين من تحديد المعلومات المخزنة يوما بيوما وساعة بساعة.كما تمكن الحاسوب من صنع أوتقديم النصيحة والمشورة عند اتخاد القرارات غير الهيكلية او غير البيانية التي كانت عادة تتخد من الخبراء و الإستشاريين.

II-3-4- نظم مساندة القرارات:

وهي عبارة عن خدمة الحاسوب التي تسمح لصانع القرار من التعامل البيني بصورة مباشرة مع الحاسوب لصنع معلومات مفيدة و مؤثرة في عملية صنع القرارات البنائية و شبه البنائية. وتهدف هذه النظم الى تحسين فعالية عملية اتخاد القرارات بدلا من كفاءتها[1].

[1]- بشير العلاق، حميد عبد النبي الطائي، تسويق الخدمات ، دار زهران للنشر و التوزيع، 2007 ، ص ، 412 ، 413

III – نظام المعلومات المحاسبي:

III – 1 – تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

يعرف نظام المعلومات المحاسبي على انه "هيكل متكامل داخل الوحدة الاقتصادية يقوم باستخدام الموارد المتاحة و الاجزاء الاخرى لتحويل البيانات الاقتصادية الى معلومات محاسبية بهدف اشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات"[1].

III – 2 –خصائص نظام المعلومات المحاسبي:

اذا كان المفهوم العام المجرد لاي نظام يعني انه عبارة عن مجموعة من الاجزاء التي تتفاعل أو تتظافر معا لتحقيق عدة أهداف تمثل في نفسس الوقت الهدف العام للنظام فإن ذلك ينطبق بلا شك على نظام المعلومات المحاسبي بمكوناته الثلاث الرئيسية حيث نجد أن كل نظام محاسبي فرعي تحقق أهداف معينة تتكامل مع أهداف النظم الفرعية المحاسبية الاخرى في تحقيق الهدف العام لنظام المعلومات المحاسبي. وإذا كان المفهوم العام المجرد لأي نظام يعني انه ينبغي ان يتكون من مدخلات و عمليات معالجة و مخرجات فان دلك ينطبق و بلا شك على نظام المعلومات المحاسبي حيث تمثل المستندات

الدالة على حدوث العمليات الاقتصادية مدخلات النظام المحاسبي بينما تشمل عمليات تشغيل و معالجة تلك الأحداث من خلال تسجيلها و ترحيلها و تبويبها وإجراء التسويات عليها اذا لزم الامر بينما تعتبر القوائم و التقارير المالية بمثابة مخرجات النظام المحاسبي

و إذا كان المفهوم العام المجرد لاي نظام يعني ضرورة ان يكون للنظام حدود و روابط مع النظم الأاخرى التي يتعامل معها فإن ذلك ينطبق بلا شك على نظام المعلومات المحاسبي حيث انه يتعامل مع أطراف أخرى عديدة تعمل في البيئة المحيطة بالنظام المحاسبي مثل الموردين و العمال و نقاباتهم و العملاء و الملاك و المقرضين و الحكومة و كافة المستويات الادارية بالوحدة الاقتصادية و غيرهم من أطراف لها مصالح مع الوحدة الاقتصادية بما تمثله من وحدة محاسبية لها شخصية معنوية مستقلة. و قد ميزت من قبل بين عدة أنواع من النظم من منظور علاقة النظام بالبيئة المحيطة به،و جدنا أن نظام المعلومات

[1] - ناصر نور الدين عبد اللطيف ، نظم المعلومات و معالجة البيانات و البرامج الجاهزة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، 2007، ص 23 .

المحاسبي يعتبر نظاما مغلقا نسبيا فهو يؤثر و يتأثر بالبيئة المحيطة به و يمكن التحكم في علاقته بالبيئة المحيطة من خلال وضع ضوابط وقياسات و إجراءات الرقابة الداخلية داخل النظام لتلاقي التأثيرات السلبية و المخاطر التي يمكن أن تانجم عن المتغيرات البيئية التي يتعامل معها النظام. و نؤكد أنه يمكن ان يكون النظام المغلق نسبيا جيد التصميم إدا أمكن تحديد شكل تفاعلاته البيئة المحيطة به و التحكم فيها ولأن النظام المحاسبي يتضمن اجراءات تشغيل تهدف إلى تحويل مدخلات معينة إلى مخرجات من نوعية أخرى مع استخدام إجراءات للرقابة الداخلية تتحكم في التأثيرات البيئية وتحد منها فإنه يعتبر من النظم المغلقة نسبيا و خلاصة ما تقدم أن نظام المعلومات المحاسبي يتمثل في مجموعة من إجراءات اللازمة لتسجيل و تبويب الأحداث المالية و مراجعتها و معالجتها و التقرير عنها سواء للأطراف الخارجية أو للأطراف الداخلية و أن مخرجاته من المعلومات تدعم عملية صنع و إتخاد القرارات خارج و داخل مختلف مستويات الهيكل التنظيمي للوحدة الإقتصادية الأمر الذي يساعد إدارتها في تحقيق وظائفها و أهدافها. و يقوم نظام المعلومات المحاسبي عموما بتلك الإجرءات باستخدام مجموعة من الطرق المحاسبية التي تحقق أهداف المحاسبة، و تحدد هذه الأهداف نطاق النظام و مجالات عمله كما تحدد طبيعة الأحداث و طرق تسجيلها و معالجتها و التقرير عنها[1].

III -3- مكونات نظام المعلومات المحاسبي:

فيمايلي عرض موجز لهذه المكونات.

III -3-1- وحدة تجميع البيانات:

وهذا الجزء من نظام المعلومات المحاسبي و يقوم بتجميع البيانات من االبيئة المحيطة بالمشروع او عن طريق التغدية العكسية بالملاحظة و التسجيل.

و تتمثل هذه البيانات في الأحداث و الوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها، ولطبيعة أهداف المشروع و طبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها و تسجيلها في النظام فالبيانات

[1] - ناصر نور الدين عبد اللطيف، المرجع السابق،ص 122 - ص 124 .

التي تجمع بواسطة نظام المعلومات المحاسبي لبنك تجاري تتعلق بأنشطة الإيداعات و القروض و الإدخار. أما بالنسبة لشركة التامين فإن البيانات المجمعة تتعلق بأنشطة جمع الأقساط و التعويضات و حساب الإحتياطات.

كما أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعة فالقرارت غير الروتنية مثل الميزانية الرأسمالية و قرارات الصنع أو الشراء تحتاج أيضا إلى بيانات غير روتنية تناسب طبيعة القرارات المتعلقة بها. بينما بينما القرارات المتعلقة بالتشغيل تحتاج إلى بيانات روتنية كذلك

III – 3–2– وحدة تشغيل البيانات:

البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد يتم استخدامها في الحال اذا ماوجد انها مفيدة لمتخد القرار في لحظة تجميعها ويظهر ذلك السهم الموصل بين وحدة تجميع البيانات وقنوات المعلومات الموصلـــــة الى متخدي القرارات في الشكل (1-2). و لكن في الغالب تكون هذه البيانات الأوليـــــة فـــي حاجـــــــــة إلى تشغيل و إعداد لتكون معلومات مفيدة للمستخدمي القرارات و بالتالي ترسل أولا إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبي.

III –3–3– وحدة تخزين و إسترجاع البيانات:

و تختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة استخدامها مباشرة و الحفاظ عليها للإستخدام و للإدخال بعض العمليات عليها قبل ارسالها إلى متخذي القرارات.

III –3–4– وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات):

قنوات المعلومات هي الوسيلة التي يتم بها نقل و توصيل البيانات و المعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل إلى منخدي القرارات الإدارية و قد تكون قنوات الإتصال هذه آلية أو يدوية – على شاشات أو على ورق- حسب الغرض و الإمكانيات المتاحة للمشروع.

III-3-5- دورة القرارات الإدارية:

القرارات الإدارية عادة ما تكون إختيار بين البديلات. و يقوم متخد القرارات بمراجعة أهداف المشروع و من ثم توزيع الموارد المتاحة لتحقيق هذا الهدف بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق أفضل نتائج ممكنة و في ضوء المحددات و القيود المفروضة. و نتيجة القرارات الحالية قد تكون أساسا لتقديم بيانات أو معلومات تفيد متخذي القرارات في الدورة التالية و هي فكرة التغذية العكسية[1]

و تمثل الشكل رقم (1-2) تصورا شاملا لموكونات نظام المعلومات المحاسبي بما فيها عملية اتخاد القرارت الإدارية.

[1]- كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد ، مرجع سابق،ص 51، ص، 54

شكل رقم (1-2) مكونات نظام المعلومات المحاسبي

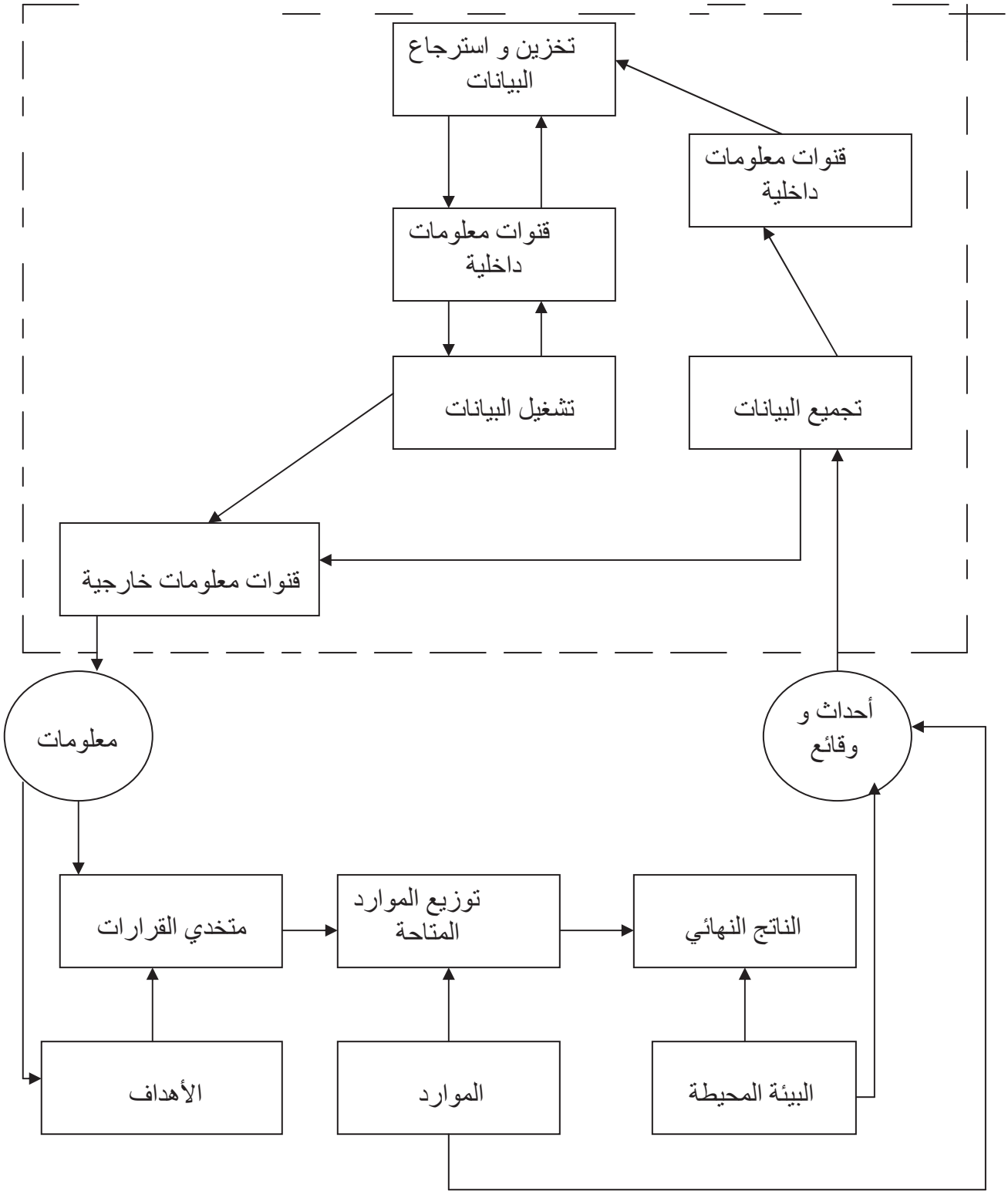

المصدر الدهراوي كامل محمد 2002

يوضح الشكل رقم (1-2) مكونات نظام المعلومات المحاسبي حيث تقوم وحدة جميع البيانات بتجميع البيانات من الأحداث و الوقائع ذات العلاقة بالمشروع بعد ذلك تمر عبر قنوات المعلومات الداخلية التي توصلها إلى وحدة التخزين واسترجاع البيانات لتقوم هذه الأخيرة بتخزينها أو ادخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى تشغيل البيانات عبر قنوات المعلومات الداخلية التي تحولها إلى معلومات مفيدة لمتخذي القرارات.

المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات و أثرها على نظم المعلومات المحاسبية.

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على تكنولوجيا المعلومات و مدى تأثيرها على نظم المعلومات المحاسبية و ذلك بتقسيم المبحث إلى أربعة أجزاء : مكونات الحاسوب المادية، الفرق الأساسي بين النظام المحاسبي اليدوي و المحسوب، تصميم نظام محاسبة محسوب و أخيرا الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

I – مكونات الحاسوب المادية:

قبل أن نذكر مكونات الحاسوب المادية سنتطرق إلى تعريف الحاسوب حيث يعرف على أنه: " جهاز يقوم بمعالجة المعلومات وفق إجراء محدد، صرفيا و يتكون من عتاد و برمجيات يقومان معا بتأدية وظيفة محددة، و الحاسب أو الكمبيوتر هو عبارة عن جهاز مصمم لمعالجة البيانات و ذلك طبقا لمجموعة كبيرة من التعليمات و الأوامر و التي تسمى برنامج[1] (1).

وفيمايلي فكرة موجزة عن هذه المكونات:

I-1- وحدات الإدخال:

تمثل وحداتالإدخال حلقة الوصل بين الحاسب و المستخدمين لها، و هي الوحدة التي تتلقى المعطيات على نوعين هما البيانات المراد معالجتها و البرامج التي على أساسها تتم هذه المعالجة، إذ يفترض أن تتوفر في المنظومة الواحدة للحاسب وواحدةعلى الأقل للإدخال و التي تكون على نوعين رئيسين. هما:

I-1-1-وسائل الإدخال المباشرة:

تقوم بإيصال المعطيات إلى وحدة المعالجة المركزية مباشرة، إذ تكون هذه الوسائل على اتصال مباشر مع وحدة المعالجة و تشمل الآتي: لوحة المفاتيح، القلم الضوئي، الصوت، وسائل ادخال أخرى مثل الشاشة الحساسة للمس، الفأرة، قارئ حرف الحبر الممغنط ، قارئ الحروف الضوئية، عصا التحكم اليدوي.

[1]- فؤاد الشرابي ، نظم المعلومات الإدارية ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص6

I-1-2- وسائل الإدخال غير المباشرة:

تقوم بإدخال المعطيات على وسائط معينة معزولة عن الحاسب أول الأمر ومن ثم تتم عملية إيصالها إلى وحدة المعالجة المركزية بإعتماد وسيلة الإدخال المناسبة، أي أن المعطيات تهيأ في مكان و زمان مختلفين عن مكان و زمان عملية إيصالها إلى الحاسوب، إذ يتم الإيصال لاحقا و تعد الوسائل المغناطسية من أهم وسائل إدخال غير المباشرة و تتضمن ثلاث أنواع هي : أشرطة الكاسيت، الشريط المغناطسي و الأقراص المغنطة بأنواعها.

I-2- وحدة المعالجة المركزية:

تمثل هذه الوحدة الجزء الرئيسي من منظمومة الحاسب إذ تتم فيها معالجة جميع البيانات الداخلة لتوليد المخرجات المطلوبة، فأهمية هذه الوحدة بالنسبة للحاسوب لا تختلف كثيرا عن الدماغ بالنسبة للإنسان، عليه فإن طبيعة عمل هذه الوحدة ليساعدنا في الوصول إلى فهم أفضل بكيفية عمل الحاسب فإيصال البيانات يتم من خلال وسائل إدخال إلى وحدة المعالجة المركزية و إخراج المعلومات يتم من الوحدة المعالجة المركزية إلى وحدة الإخراج، كما أن العمليات الحسابية و عمليات المقارنة و المنطق تتم فيها. يضاف إلى ذلك تناقل المعلومات بين الوحدات المختلفة للحاسب و كذلك من و إلى وحدة الذاكرة الثانوية كلها تتم من خلال وحدة المعالجة المركزية التي تتكون من ثلاث أجزاء هي: وحدة الحساب و المنطق، وحدة التحكم ووحدة الذاكرة الرئسية.

I-3- وحدات الإخراج:

تؤدي هذه الوحدة مهمة ايصال الحاسب بالوسط الخارجي على نحو معاكس لوحدة الإدخال السالفة الذكر، وتقوم هذه الوحدة بنقل النتائج المتولدة عن عمليات المعالجة من وحدة المعالجة المركزية إلى الجهات المستفيدة بصيغة يمكن فهمها و الإستفادة منها، و أهم الوسائل الشائعة لإخراج المعلومات من الحاسوب هي: الشاشة المرئية، الطابعة، الأشكال البيانية، الوسائل المغنطة المخرجات الصوتية.

I-4- وحدة الذاكرة الثانوية المساعدة:

الذاكرة الرئيسية تستخدم لأغراض خزن مخرجات نظام المعلومات لفترات طويلة بسبب محدودية الطاقة الإستعابية لها الأمر الذي يحتم إضافة الذاكرة الثانوية إلى جانب الذاكرة الرئيسة من خلال إيجاد وسائط جديدة إضافية تخزن المعلومات لمساعدة الذاكرة الرئيسية، إذ يساعد وجود الذاكرة الثانوية في زيادة الطاقة الإستعابية الإجمالية للحاسب كونها تتصف بقدرة عالية على خزن كميات كبيرة من المعلومات بتكاليف منخفضة نسبيا، كما يساهم في زيادة مرونة أداته و في تنويع أغراض إستخدامه، و هي بطيئة نسبيا مقارنة مع الذاكرة الرئيسية لأنها منفصلة ماديا عن وحدة المعالجة المركزية و تتطلب حركة ميكانيكية للوصول الى المعلومات المخزنة فيها.

وتتنوع الوسائط الخاصة بالخزن في الذاكرة الثانوية ومن أهم الوسائط الشائعة هي: الأشرطة المغناطيسية، الأقراص المغناطسية[1].

II- الفرق بين النظام المحاسبي اليدوي و المحوسب:

تكمن أهم الفروقات بين النظامين فيمايلي:

- إن حدوث عمليات المعالجة الإلكترونية للبيانات داخل ذاكرة الحاسب الإلكتروني، و طبقا للتعليمات التفصيلية التي تتضمنها برامج تطبيقية سليمة يؤدي إلى استبعاد أو تقليل فرص حدوث الغش أو الأخطاء الإرتكابية التي تشوب المعالجة اليدوية، إن المعالجة الإلكترونية تستبعد تدخل العنصر البشري، في مرحلتين من مراحل عملية انتاج المعلومات هما مرحلة التشغيل،و مرحلة استخراج النتائج بعكس النظم اليدوية، حيث توجد فرص حدوث الغش و الأخطاء في كل مراحل هذه العملية: مدخلات- معالجة- استخراج النتائج.

- إن قدرات الحاسب المذهلة على إجراء العمليات الحسابية و المنطقية المعقدة تجعل بإمكان استخدام أساليب كمية و نماذج رياضية معقدة في تحليل البيانات و علاج المشكلات الأمر الذي كان يتعذر إجراءه غالبا في ظل نظم المعالجة اليدوية[2].

[1]- محمد عبد حسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الأدارية، ادارة تكنولوجيا المعلومات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2009 ، ص- ص 201، 208

[2]- فؤاد الشرابي، مرجع سابق، ص 39.

– يؤدي استخدام أسلوب المعالجة المركزية إلى تجميع البيانات و تراكم العمليات من مختلف أقسام النظمة في الحاسب و قيام قسم بكامل عمليات المعالجة إلى التأثير في عنصر مهم من عناصر العملية الرقابية، ألا وهو الرقابة المهنية المتأنية عن طريق تقسيم العمل حيث ينجز العمل من قبل عدة أشخاص تقارن نتائجهم ببعضها. إن استخدام الحاسب يلغي هذا التقسيم و ينجز كل هذه العمليات من خلال مجموعة من البرامج مما يؤدي إلى إلغاء الرقابة المهنية الناتجة عن تقسيم التقليدي للعمل.

– تعد الوثائق و المستندات و السجلات أدلة تبثب العمليات التي قام بها المشروع خلال فترة معينة (فواتير المبيعات– فواتيرالشراء) وهي عنصر أساسي من عناصر الرقابة الداخلية في ظل الأنظمة اليدوية.

إن استخدام الحاسب يؤثر على مجموعة الوثائق و المستندات، و يختلف هذا التأثير بحسب مستوى النظام الآلي و تعقيداته، فعندمايستعمل الحاسب فقط لتسريع العمليات الحسابية فإن التأثير على وثائق المراجعة يكون قليلا أما في الأنظمة الأكثر تعقيدا ذات نظم المعالجة المباشرة فإن الوثائق تكون شبه معدومة.

– امكانية التعديل في البيانات دون ترك أية آثار مادية في النظام المحوسب نظرا لطبيعة الوسيط التي تحفظ عليه البيانات بشكل يسهل مسحها و إعادة التسجيل عليها عكس النظام اليدوي الذي تدون فيه البيانات في دفاتر فيصبح من غير الممكن مسحها.

– سهولة نقل البيانات نتيجة صغرحجم وسائط التخزين فمن أهم المزايا التي وفرها استخدام الحاسب الآلي هي المقدرة على تخزين كميات هائلة من المعلومات و البيانات باستخدام وسائط التخزين ألمعروفة و التي تحتاج حيز صغير جدا بالمقارنة مع حيزالدفلتر و السجلات المستخدمة في النظام اليدوي مما يسهل سرقتها أو نسخها و هذا يحتم على الجهات المختصة توفير أعلى درجات الأمن و السلامة الممكنة لحماية تلك البيانات من التسرب و الضياع و منها خطر دخول الأشخاص غير المصرح لهم بإستعمال الكمبيوتر إلى اماكن التشغيل[1].

[1]- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة لنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004 ، ص ص ، 383، 384 .

III- تصميم نظام محاسبة محوسب:

عندما ترغب أي شركة في تصميم نظام محاسبي محسوب لابد أن تتبع عدة متطلبات مهمة يمكن تلخيصها بالأتي:

- تخصيص طاقم محاسبة متمرس و ملم باعمال الشركة و طاقم مبرمجين.

- توفير الأجهزة الضرورية لتصميم النظام، وتدريب مشغلي النظام على استعماله.

- الإستعانة بآراء خبراء خارجين عند الضرورة.

- يجب على الشركة و بعد تصميم النظام عدم ترك الآلية اليدوية لفترة من الزمن، و الغاية من ذلك فحص النظام المحوسب و مدى نجاعته و الإستمرار بمطابقة الآلية اليدوية مع الآلية المحوسبة، و يمكن التوقف عن الآلية اليدوية عند توفر الدلائل الضرورية على نجاح الالية المحوسبة.

III-1 واجبات طاقم المحاسبة و طاقم المبرمجين:

قبل عملية انشاء النظام المحوسب يجب على الطاقم عمل التالي:

- رسم خرائط النفقات التوضحية لنظام.

- المباشرة بتصميم النظام.

- فحص النظام.

- مطابقة نتائج النظام مع النظام اليدوي.

III-1-1- رسم خرائط النفقات التوضحية:

المقصود برسم مخططات النفقات هو الآلية الواجب اتباعها لتنفيد العمليات بشتى انواعها، و ابتداءا من المدخلات و مرورا بالمعالجات و انتهاءا بالمخرجات لشتى عمليات الشركة.

لتوضيح الامر نفرض بان إحدى الشركات التجارية، و التي تتعامل بشراء البصائع و بيعها قررت تصميم نظام محاسبي محوسب فإنه سيكون إلزاما على مصممي النظام الأخد بعين الإعتبار الدورات التي يجب إنشاءها بالنظام و التي تتضمن عادة:

- دورة الإيرادات (المبيعات و المدينون).
- دورة المدفوعات (المشتريات و المخزون و الدائنون).
- دورة الرواتب.
- دورة الإبلاغ المالي.

و كمثال سنشرح بعض آليات انشاء هذه الدورات كالتالي:

* دورة الإيرادات: وهي مجموعة من الآليات و الإجراءات الواجب اتباعها في سبيل تسليم العملاء بضائع أو خدمات لغايات الحصول على الإيراد. تشمل هذه المرحلة كثيرا من الأمور المهمة و على رأسها تصميم الفواتير بشكل قانوني، حيث تربط الفاتورة بشروط البيع. و مرجعية طلبات الشراء الواردة من العميل، و كل التفاصيل الضرورية الأخرى، و التي تعتمد دقتها على مهارة المحاسب بإعطاءه التوصيات المناسبة للمبرمج.

III-1-2 المباشرة بتصميم النظام:

وهنا يأتي دور البرمجين المتخصصين لتنفيد دورات التدفق حسب الإتفاق مع المحاسبين، و ينوه الباحث هنا بان المحاسب و في كثير من الحالات لا يملك مهارة التصميم و اعداد البرمجيات الخاصة، و لكن و في الآونة الآخيرة ظهرت برمجيات خاصة بالتصميم تمكن غير المتخصص بعلم الحاسوب باستخدامها لتصميم بعض البرمجيات الخاصة بطبيعة عمله، و لكنها تبقى قاصرة عن تلبية احتياجات شركات الأعمال الكبيرة.

III-1-3 فحص النظام:

بعد أن يتم الإنتهاء من تصميم النظام، يباشر كل من طاقم المحاسبة و البرمجين لفحص دقة النظام ومن الأولويات لدى المحاسبين التأكد بأن هذا البرنامج الخاص بنظام المحاسبة يوفر عدة أمور مهمة جدا، و على رأسها تفيده و عمله و فقا

للسياسات المحاسبية (الإجراءات و المبادئ و المعايير و كل ما يمت بصلة للنظام المحاسبي). و كذلك التأكد من كفاءة الرقابة التي يوفرها النظام و السرية العالية التي يوفرها. و ذلك و صولا لجودة المعلومات المحاسبية المرجوة منه.

ولابد من الإعتراف بأن مهالرة محاسب الشركة هنا تلعب دورا هاما في فحص النظام البرمج، و لهذا يتم استشارة أكثر من جهة متخصصة لفحص النظام في كثير من الأحيان، و غالبا ما تكون جهة مهنية متخصصة بتدقيق الحسابات.

III-1-4- مطابقة نتائج النظام مع النظام اليدوي:

في أغلب الأحيان، لا يتم الإعتماد على النظام المحوسب بشكل كلي، و خصوصا في الفترات الأولى من عمله، و لذلك بفضل الإستمرار بالعمل بالنظام اليدوي جنب إلى جنب مع النظام المحوسب، و مطابقة نتائج النظامين بين فترات متقاربة، و ذلك خوفا من وجود قصور أو عيوب بالنظام المحوسب لم يتم كشفها خلال فترة الفحص و في الوقت الماسب و الذي قد يكون على الأغلب بعد مرور سنة مالية كاملة، يتم التخلي عن النظام اليدوي نهائيا[1](1)

IV- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

يمكن تقسيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى خصائص أساسية (الملائمة و الثقة) و خصائص ثانوية (المقارنة و الثبات)

IV-1- الخصائص الأساسية:

IV-1-1- الملائمة:

تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات و بين القرار موضوع الدراسة، أي بمعنى قدرة المعلومات على احداث تغيير في اتجاه القرار. و المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من:

- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب عن الأحاث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية

[1] http://www.world-acc.net/vb/showthread.php?=833,13/3/2011 -

– تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات وهذا يعنى أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.

– تحسين قدرة متخدي القرار وعلى التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل و تعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة و الحالية.

– تقييم نتائج القرارات التي ينبت على هذه القرارات.

تتميز التضحية بشيئ من الدقة الحسابية و درجة من عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب. إذ إن عملية اتخاد القرارات دائما محددة بفترة زمنية معينة، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في الوقت الناسب حتى و لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس او مدى التأكد من صحة المقايس الناتجة مما تقدم يمكن أن نستنتج بان مفهوم أو خاصية الملائمة يتكون من الخصائص الفرعية التالية:

* التوقيت الملائم: أي وصول المعلومات المعدة لمستخدميها في الوقت المناسب. إذ أنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الإحتمال كبيرا في التأثير على قراراتهم المتنوعة وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة و يمكن التضحية بشيئ من الدقة لصالح التوقيت المناسب لأن عملية إتخاد القرار تكون دائما محددة بفترة معينة. لذلك فإن المعلومات الملائمة، هي التي تتوفر في الوقت المناسب، و لو كان على حساب الثقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المعلومات الناتجة.

* القدرة على التنبؤ: وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية و بالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من تقدير المستقبل و تكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية و تحسين إمكاناته و قدراته في هذا المجال.

*القدرة على إعادة التفييم: و يقصد بذلك إحتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدميها من التقييم الإرتداوي أو التغدية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات و التي تساهم في تحسين و تطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام و قدراته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار.لذا يمكن القول أن المعلومات الملائمة هي التي تكمن متخد القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها و تقييم نتائج القرارات السابقة.

و تكمن اهمية خاصية الملا ئمة في ان القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبة اتخاذه له اهميته وخطورته سواء كان هذا المستخدم مديرا او مستثمرا. فنقطة البدء بها اتخاد القرار همي مدى صحة وملائمة المعلومات التي توفرت له بالنسبة للقرار تحت الدراسة. فاضافة المدير درجة السيولة التي تتمتع بها الشركة فانه يهتم كذلك ويركز على جهة الاصول المتداولة ووالخصوم المتداولة اما المستمر فانه يهتم بالأرباح المحققة من قبل الشركة التي يمتلك اسهما فيها او ينوي الإستثمار فيهاولكن تعدد مستخدمي التقارير المالية واختلاف اهدافهم يجعل مهمة المحاسب المتضمنة انتاج وتامين معلومات ملائمة ليس بلأمر اليسير ومع ذلك فإن المحاسب يلعب دورا كبيرا في توفير المعلومات المحاسبية مسترشدا بالمفاهيم الأخلاقية كألصدق في التعبير، العدالة...إلخ التي تعتبر أساسية بالنسبة لمهنته.

IV-1-2-الثقة:

تتعلق خاصية الثقة بأمانة المعلومات و إمكانية الاعتماد عليها .من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير مدققة حتى و إن كانت الأخيرة منطبقة شكلا و مضمونا مع الحسابات المدققة.إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات و لكي تتصف المعلومات بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ و الأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة و مقبولة و عملية .

و لكي يمكن الإعتماد على المعلومات و الوثوق بها يلزم أيضا توافر ثلاث خصائص الفرعية: – الصدق في التمثيل، امكانية التثبيث من المعلومات، و حيادية المعلومات.

* الصدق في التمثيل و بعين و جود درجة عالية من التطابق بين المعلومات و الظواهر و الأحداث فالغيرة هنا بصدق تمثيل الجوهر و ليس الشكل.

* امكانية التحقق و التثبث من المعلومات و تعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي. و هذه الخاصية تعنى أن النتائج التي توصل إليها شخص معين بإستخدام أساليب معينة للقياس و الإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها

آخر باستخدام نفس الأساليب. أما امكانية التثبت من المعلومات فهي خاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بالعملية.

* حيادية المعلومات، و تعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لصالح فئة أو قرار معين[1] (1)

IV-2- الخصائص الثانوية:

IV-2-1- قابلية المقارنة: تكون المعلومات عن شركات مختلفة قابلة للمقارنة إذا تم قيلسها و التقرير عنها بنفس الطريقة. وتفيد هذه الخاصية في مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في تحديد أوجه التشابه و أوجه الإختلاف الحقيقية بين الشركات و هو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إذا تم القياس و التقرير بطرق مختلفة. فعلى سبيل المثال، بفرض أنه يتم اعداد القوائم المالية للشركة (p) على أساس التكلفة التاريخية، بينما تم اعداد القوائم المالية للشركة (د) على أساس القيم المعدلة بالتغيرات في مستوى العام للأسعار في هذه الحالة، من الصعب مقارنة و تقييم النتائج المالية للشركتين.

IV-2-2- الثبات: بقصد بخاصية الثبات(الإستقرار) أن تطبق الشركة نفس المعالجة المحاسبية على نفس الأحداث من فترة إلى أخرى. و تفيد هذه الخاصية في امكانية مقارنة نتائج أداء نفس الشركة من فترة إلى أخرى فالثبات و الاستقرارفي تطبيق الطرق و المعالجات المحاسبية على نفس الأحداث يجعل الأختلاف في نتائج الشركة من سنة إلى أخرى ترجع إلى الأختلافات في أداء الأنشطة التشغلية و ليس تغيير الطرق المحاسبية (مثلا التحول من طريقة الوارد أولا الصادر أولا إلى طريقة الوارد ؟أخير الصادر أولا في تقييم مخزون آخر الفترة و تحديد تكلفة البضاعة المباعة)، ويعني ذلك عدم قدرة الشركة على التحول من طريقة محاسبية إلى أخرى، و إنما يعني عدم تغيير الطرق المحاسبية إلا إذا

وجدت ظروف تستدعي ذلك التغيير و يسهل تبريره و بيان أن الطريقة الجديدة أفضل من السابقة و في هذه الحالة يجب الإفصاح عن هذه التغيرات و الأثار المترتبة عليها في القوائم المالية الخاصية بالفترة التي حدث فيها هذه التغيرات كما يجب على المراجع الخارجي أن يشير إلى هذه التغييرات في تقريره و مبرراتها و متان الإفصاح عنها في القوائم المالية[2].

[1] http://www.hngdz.com/vb/showthread? t=22927.13/3/2011

[2]- أحمد حسين علي حسين، اعداد و تحليل و تفسير القوائم المالية المحاسبية المكتب الجامعي، الحديث، الاسكندرية، 2006، ص، ص 19، 20

الخاتمة

الفصل الثاني

التجارة الإلكترونية

المبحث الأول: الإطار المفاهمي للتجارة الالكترونية .

I. تعريف التجارة الالكترونية .
II. الفرق بين التجارة الالكترونية والتجارة التقليدية.
III. اهمية التجارة الالكترونية.
IV. انواع التجارة الالكترونية.

المبحث الثاني :التجارة الالكترونية وبيئة الاعمال.

I. التغيرات التي احدثتها التجارة الالكترونية على بيئة الاعمال.
II. مخاطر التجارة الالكترونية.
III. اسباب صعوبة تعقب الاختراقات التي تتم عبر شبكة الانترنت.
IV. الحلول المقترحة للسيطرة على مخاطر التجارة الالكترونية.
V. واقع التجارة الالكترونية في الجزائر.

تمهيد:

تتميز حياة الإنسان في عصرنا هذا، بممارسة أنشطة عديدة ترتبط بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و قد أفرز هذا التطور ظهور مصطلحات جديدة أهمها التجارة الإلكترونية التي تعددت الحدود المادية و الجغرافية، و ألقت جميع القيود التي تحد من حرية الإنسان في ممارسته لمعاملاته، و قد اعتبر المحللين الاقتصاديين التجارة الإلكترونية محركا جديد للتنمية الاقتصادية، و ذلك كونها وسيلة فعالة و سريعة لإبرام صفقات بيع و شراء الخدمات و السلع و ترويجها.

سنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال مبحثين هما:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الإلكترونية.
- المبحث الثاني: التجارة الإلكترونية و بيئة الأعمال

سنستعرض خلال هذا المبحث الإطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية وذلك بتقسيمه إلى خمسة أجزاء،حيث سنتناول تعريف التجارة الالكترونية والتجارة التقليدية ،الفرق بين التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية ،أهمية التجارة الالكترونية وأخيرا أنواعها.

I- تعريف التجارة الالكترونية:

تعرف التجارة الالكترونية على أنها "إدارة وتنفيذ الأنشطة التجارية المتعلقة بالسلع والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الانترنت"[1].

كما تعرف على أنها :"التجارة الالكترونية تشمل جميع المبادلات الالكترونية ذات العلاقة بالنشاطات التجارية ،فهي تعني تلك العلاقات بين المؤسسات ،العلاقات بين المؤسسات والإدارات ،المبادلات بين المؤسسات والمستهلكين،والتجارة الالكترونية تغطي في نفس الوقت تبادل المعلومات، والتعاملات الخاصة بالمنتجات ،التجهيزات أو السلع الاستهلاكية، الخدمات(مالية ،قانونية.....)، وسائل وطرق الاتصالات المستعملة المتعددة (هاتف، تلفزيون، شبكات معلوماتية كالانترنت.....)، خصائصها المشتركة هي معالجة المعلومة الرقمية التي تحوي المعطيات، النصوص، الأصوات والصور".

تؤكد هذه المفاهيم أن التجارة الالكترونية لا تهتم فقط بعمليات بيع وشراء السلع والخدمات عبر الإنترنت ،إذ أنها ومنذ انطلاقاتها كانت تتضمن دائما معالجة حركات البيع والشراء وإرسال التحويلات المالية عبر شبكة الإنترنت ولكن حقيقة الأمر أن التجارة الالكترونية تنطوي على ماهو أكثر من ذلك بكثير، فقد توسعت حتى أصبحت تشمل عمليات شراء وبيع المعلومات نفسها جنب إلى جنب مع السلع والخدمات ،فهي نظام يتيح عبر الانترنت حركات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات التي تدعم توليد العوائد ،ويمكن تشبيه التجارة الالكترونية بسوق الكتروني يتواصل فيه البائعون (موردون،شركات، محلات) ووسائط(السماسرة) والمشترين،وتقدم فيه المنتجات والخدمات بصيغة افتراضية(رقمية)،كما يدفع ثمنها بالنقود الالكترونية أو بالطرق التقليدية ،وتعتمد التجارة الالكترونية على عنصرين أساسين هما:تكنولوجيا الاتصالات ،وتكنولوجيا المعلومات وبالتالي نخلص إلى أن "التجارة الالكترونية هي كل معاملة تجارية بين البائع والمشتري ساهمت فيها

[1]- د:لطيف زيود،تحديات التجارة الالكترونية للنظم الضريبية ،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد(27)العدد(3)،2005،ص27

شبكة الانترنت ،بصفة إجمالية أو بصفة جزئية، كالتزويد بمعلومات (عن طريق شبكة الانترنت أو شبكات تجارية أخرى) تخص خدمة أو سلعة معينة لاقتنائها لاحقا وسواء تم التسديد الكترونيا ،بصك ورقي،نقدا عند التسليم ،أو بطريقة أخرى"

II–الفرق بين التجارة الالكترونية والتجارة التقليدية :

انطلاقا من طبيعة كل من مفهومي التسويق والتجارة الالكترونية التقليدي والالكتروني فانه يمكن تحديد أوجه الاختلاف الجوهرية بينها وفقا للعديد من الأسس التي تتمثل بصفة أساسية فيما يلي:

II–1 طبيعة الوسائل المستخدمة عند التعامل بين الأطراف:

تشير ممارسات المفهوم التقليدي للتجارة إلى الاعتماد على استخدام الاتصالات المباشرة بين أطراف التعامل المختلفة ، أو استخدام الوسائل التقليدية كالمنظمات التسويقية أو التلفونات والمراسلات ،وغير ذلك من الوسائل التقليدية ،بينما تشير ممارسات مفهوم التجارة الالكترونية إلى انجاز كل الأعمال والمعاملات بين أطراف التعامل من خلال وسيط الكتروني ، حيث يتم تداول البيانات والوثائق الكترونيا وذلك من خلال استخدام شبكات الاتصالات الالكترونية.

II–2 طبيعة العلاقة بين أطراف التعامل:

تشير ممارسات المفهوم التقليدي للتجارة انه غالبا ما توجد علاقة مباشرة بين أطراف التعامل ،كما تشير أيضا إلى انه قد توجد علاقة غير مباشرة بين الأطراف ،حيث تستخدم الاتصالات الشخصية ،والتلفونات والمراسلات لإنجاز الأعمال بينما تشير ممارسات المفهوم الإلكتروني للتجارة إلى التقاء وعدم وجود العلاقة المباشرة بين أطراف التعامل وان ذلك يعد سمة أساسية تميز أعمال التجارة الالكترونية.حيث توجد أطراف التعامل معا وفي نفس الوقت على شبكات الاتصالات الإلكترونية والتي يتعاملون من خلالها وتعتبر بمثابة الوسيط الدائم بينهم.

II–3 طبيعة التفاعل بين أطراف التعامل:

يؤكد المفهوم التقليدي للتجارة أن التفاعل بين أطراف التعامل يتسم بالبطء النسبي ،حيث غالبا ما يحتاج إلى مرور وقت كافي حتى تؤت عمليات الاتصالات باستخدام وسائلها التقليدية المختلفة آثارها المرجوة لكل طرف من أطراف هذا التعامل ،كما يتطلب هذا الامرايضا إعادة إرسال رسالة ما بحيث يتكرر عدد الإرسال وفقا لأعداد من ترسل إليهم معا مما لا يحقق التفاعل

الجمعي أو المتوازي بين أطراف التعامل . بينما تمكن التجارة الالكترونية احد أطراف التعامل من إرسال رسالة الكترونية إلى عدد لا نهائي من المستقبلين لها من الأطراف الأخرى في نفس الوقت وذلك دون الحاجة إلى إعادة إرسالها في كل مرة وبالتالي فان التجارة الالكترونية تحقق التفاعل الجمعي أو المتوازي بين فرد ما ومجموعة ما من خلال استخدام شبكات الاتصالات الالكترونية.

II-4 نوعية الوثائق المستخدمة في تنفيذ الأعمال والمعاملات:

تعتمد ممارسات المفهوم التقليدي للتجارة بصفة أساسية على استخدام الوثائق الورقية عند تنفيذ الأعمال والمعاملات المختلفة ،بينما تتم ممارسات مفهوم التجارة الالكترونية دون استخدام أية أوراق،بل تعتبر الرسالة الالكترونية بمثابة سند قانوني وجيد متوفر أمام كل طرف من أطراف التعامل عند وقوع أي نزاع ويعد ذلك ولا شك من الأسباب المعوقة لممارسات التجارة الالكترونية حيث يحتاج ذلك إلى وجود أدلة أخرى.

II-5 مدى إمكانية تنفيذ كل مكونات العملية:

توجد صعوبة في ظل ممارسات المفهوم التقليدي في استخدام أي من وسائل الاتصالات التقليدية لتنفيذ كل مكونات العملية.هذا في ظل ممارسات المفهوم الالكتروني فانه يمكن ذلك، حيث يمكن تسليم المنتجات غير المادية من خلال استخدام شبكات الاتصالات الالكترونية، وذلك كما هو الحال عند استخدام الفاكس في إرسال صورة طبق الأصل من التقارير المكتوبة.

II-6 نطاق خدمة العملاء :

توفر ممارسات المفهوم التقليدي للتجارة وجود خدمات للعملاء لمدة خمسة أيام في الأسبوع وذلك وفقا لمواعيد عمل المؤسسات ،ولمدة ثمان ساعات يوميا في مقر المؤسسة أو عن طريق الهاتف وذلك استجابة لاتصالات العملاء ،كما قد تتم زيارات في الموقع لخدمة هؤلاء العملاء ،بينما توفر ممارسات المفهوم الالكتروني للتجارة خدمات أوسع نطاقا من سابقتها للعملاء ،حيث يستمر العمل لمدة سبعة أيام في الأسبوع وعشرين ساعة يوميا ،كما يتم إرسال كل الحلول المطلوبة عبر الهاتف والفاكس والبريد الالكتروني ،كما تتم معالجة كل المشكلات التي يواجهها العملاء باستخدام الكمبيوتر عبر المسافات البعيدة.

II-7 مدى الاعتماد على الإمكانيات المادية والبشرية:

تعتمد ممارسات المفهوم التقليدي على وجود واستغلال الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة أحسن استغلال ممكن وصولا لتحقيق الأهداف المرجوة بينما تعتمد ممارسات المفهوم الالكتروني على استخدام تكنولوجيا الواقع الخيالي ،حيث يتم غالبا استبعاد الكثير من الأصول المادية والبشرية ،أو التقليل من استخدامها إلى اقل قدر ممكن[1].

III-أهمية التجارة الالكترونية:

تمثل التجارة الالكترونية واحدة من موضوعي ما يسمى بالاقتصاد الرقمي ،أما الموضوع الآخر فهو تقنية المعلومات ،وتقنية المعلومات في عصر الحوسبة والاتصال هي التي أوجدت الواقع للتجارة الالكترونية التي تعتمد أساسا على الحوسبة والاتصال ومختلف الوسائل التقنية للتنفيذ وإدارة النشاط التجاري.

أدى التطور السريع والانتشار المتزايد لاستخدام تقنيات التجارة الالكترونية إلى قيام العديد من الدول باتخاذ المبادرات التي تهدف إلى سرعة تنظيم التعامل وفق هذا النمط الجديد من أنماط التجارة الذي يتميز بسرعة النمو والشمولية ،وحدة المنافسة وعدم الاعتراف بالحدود الجغرافية في التعامل التجاري ابرز المؤشرات على تزايد أهمية التجارة الالكترونية ما شهدته السنوات الماضية من زيادة مضطردة في حجم ومعدلات نمو التجارة الالكترونية ،وقد مكنت شبكة الانترنت الأفراد والقطاعات التجارية الصغيرة والمتوسطة وكذلك الكبيرة ،على حد سواء من الاستفادة من تقنيات التجارة الالكترونية وممارستها بأشكال مختلفة.

III-1 أهمية التجارة الالكترونية:

ففي عصر المعلومات والاتجاه نحو قضاء ساعات طويلة أمام أجهزة الكمبيوتر ومواقع الانترنت ،تعدو الحاجة ملحة إلى توافق الأنماط التجارية مع سمات هذا العصر وسلوكياته ،من هذا مكنت التجارة الالكترونية من خلق أنماط مستحدثة من وسائل إدارة النشاط التجاري ،كالبيع عبر الوسائل الالكترونية والتجارة الإلكترونية بين قطاعات الأعمال وفي كلا الميدانين، أمكن إحداث تغيير شامل في طريقة أداء الخدمة وعرض المنتج وتحقيق العرض الشامل لخيارات التسوق.

[1]– د. أحمد محمد غنيم، التسويق والتجارة الالكترونية ، المكتب العصرية للنشر و التوزيع، مصر 2008، ص-ص .52-.57

III .2- الدخول إلى الأسواق العالمية وتحقيق عائد أعلى من الأنشطة التقليدية:

إن الصفة العالمية للتجارة الالكترونية ألغت الحدود والقيود أمام دخول الأسواق التجارية ،وبفضلها تحول العالم إلى سوق مفتوح أمام المستهلك بغض النظر عن الموقع الجغرافي للبائع أو المشتري ،وإذا كانت اتفاقيات التجارة الدولية (الجات،جاتس،تربس) تسعى إلى تحرير التجارة في البضائع والخدمات ،فان التجارة الالكترونية بطبيعتها تحقق هذا الهدف دون الحاجة إلى جولات توافق ومفاوضات ،من هذا قيل أن التجارة الالكترونية تستدعي جهدا دوليا جماعيا لتنظيمها لأنها بطبيعتها لا تعترف بالحدود والقيود الدائمة وتتطلب أن لا تقيدها أية قيود.

III -3 تلبية خيارات الزبون بيسر وسهولة:

تمكن التجارة الالكترونية الشركات من تفهم احتياجات عملائها وإتاحة خيارات التسوق أمامهم بشكل واسع،وهذا بذاته يحقق نسبة رضا عالية لدى الزبائن لا تتيحه وسائل التجارة التقليدية ،فالزبون يمكنه معرفة الأصناف والأسعار وميزات كل صنف والمفاضلة وتقييم المنتج موضوع الشراء من حيث مدى تلبيته لرغبة وخيارات المشتري.

III-4 تطوير الأداء التجاري والخدمي:

فالتجارة الالكترونية بما تطلبه من بنى تحتية تقنية واستراتيجيات إدارة مالية وتسويقية وإدارة علاقات واتصال بالآخرين ،تتيح الفرصة لتطوير لأداء المؤسسات في مختلف الميادين ،وهي تقدم خدمة كبرى للمؤسسات في ميدان تقييم واقعها وكفاءة موظفيها وسلامة وفعالية بنيتها التحتية التقنية وبرامج التأهيل الإداري.

كما أن التجارة الالكترونية تحفز الأبحاث على إيجاد أساليب جديدة ومحسنة لاستخدام قسائم وشبكات الكترونية ،وفي هذه الأثناء هناك أساليب أعمال جديدة تزدهر على الانترنت والتي لم تكن ممكنة في العالم الواقعي ،فعلى سبيلا المثال تبيع شركات عديدة متخصصة في التعامل مع الشركات فائض مخزون عبر الشبكة بواسطة مزادات الانترنت[1].(1)

[1] http://tadwenonline.blogspot.com/2010/03/blog-post.html , 7/4/2011

IV- أنواع التجارة الالكترونية:

شهدت التجارة الالكترونية تطورا أدى إلى تنوع أشكالها وتقسيماتها على نحو كبير ،ويمكن تقسيم أنواع التجارة الالكترونية إلى :

IV-1 مؤسسة أعمال –مؤسسة أعمال (B2B):

وهذا النمط يتم بين مؤسسات الأعمال بعضها البعض من خلال شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ،وذلك لتقديم طلبات الشراء للموردين والعارضين وتسليم الفواتير وإتمام عمليات الدفع ،وهذا النمط من التجارة الالكترونية موجود من خلال سنوات عديدة خاصة في تبادل البيانات الكترونيا من خلال الشبكات الخاصة.

IV-2 مؤسسة أعمال–مستهلك (C2B):

هذا النمط من التجارة الالكترونية يمثل البيع بالتجزئة في التبادل التجاري العادي وقد توسع بشكل كبير مع ظهور شبكة الانترنت ،فهناك الآن ما يسمى بالمراكز التجارية للتسوق تقدم خدماتها من خلال عرض السلع والخدمات لصالح المؤسسات وتقوم بتنفيذ الصفقات التجارية من حيث عمليات الشراء والبيع ومن خلال شبكات الانترنت ويتم الدفع بطرق مختلفة أكثرها شيوعا بطاقات الائتمان أو الشبكات الالكترونية أو نقدا عند التسليم

IV-3 مؤسسة أعمال- إدارة حكومية (B2A):

هذا النمط يغطي كل المعاملات بين الشركات والهيئات الحكومية فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية يتم الإعلان على المشتريات الحكومية من خلال شبكة الانترنت ويمكن للشركات إن تتبادل الردود معها الكترونيا ،وحاليا يعتبر هدا النمط في بدايته لكنه سوف يتوسع بسرعة كبيرة إذا قامت الحكومات باستخدام عملياتها بأسلوب التجارة الالكترونية.

IV-4 مستهلك-إدارة حكومية (C2A):

هذا النمط لم يبزغ بعد،ولكنه ربما ينتشر مع انتشار التعامل الالكتروني ونمو كل من نمط الشركة إلى المستهلك والشركة إلى الهيئة الحكومية[1].

[1]– محمد خليل أو زلطة، مرجع سابق، ص،ص:76 ، 77 .

المبحث الثاني : التجارة الالكترونية وبيئة والأعمال :

يهدف هذا المبحث الى دراسة اثر التجارة الالكترونية على بيئة الأعمال ولتحقيق هذا الهدف قسمنا هذا المبحث إلى أربعة أجزاء , يتناول الأول التغيرات التي أحدثتها التجارة الالكترونية , على بيئة الأعمال , أما الثاني فتناول مخاطر التجارة الالكترونية , والجزء الثالث خصص لأسباب صعوبة تعقب الاختراقات التي تتم عبر شبكة الانترنت , وخصص الجزء الرابع والأخير للحلول المقترحة للسيطرة على مخاطر التجارة الالكترونية.

I -التغيرات التي أحدثتها التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال :

لقد أحدثت التجارة الالكترونية تغيرات جوهرية في بيئة الأعمال التي يعمل بها كل من المحاسب والمدقق ويمكن تلخيص هذه التغيرات فيما يلي :

I-1- هيكلة المنشاة :

لقد أحدثت التجارة الالكترونية تغيرا جذريا على هيكلة المنشاة وجعلتها ذات طابع تكنولوجي بالكامل فمن المعروف بان عمليات المنشاة كانت تتم بشكل تقليدي في السابق وعامل الوقت لم يكن ملعا كما هو الآن , فعملية الشراء بلحظات ولمواكبة السرعة الكبيرة لا بد ان تحوي هيكلة المنشاة الآليات الكافية التي تمكنها من ملاحقة العملية والتأكد منها وتنفيذها والذي يزيد الأمور صعوبة تعقيدات العمليات التي تتم من خلال شبكة الانترنت , وخصوصا في ظل الاختراقات الرهيبة التي يمكن ان يقوم بها قراصنة الانترنت , ولكي يواكب كل من المحاسب والمدقق هذه العمليات السريعة لابد لكل منهما ان يتعلما هذه التكنولوجيا بشكل ممتاز وإلا أصبحا عديمي الجدوى.

I-2- موقع الأعمال :

تعد هذه النقطة من أهم واخطر التغيرات التي حدثت في ظل التجارة الالكترونية , فسابقا وبالنظام التقليدي طانت الأعمال تتداول في آماكن وأسواق محددة , وفي حالة حدوث اي خطا او ورد اي مشكلة كان من السهل الإحاطة بها وتداركها . أما الآن وبواسطة التكنولوجيا العالية يستطيع أي شخص من أي مكان إتمام الجزء الأكبر من الصفقة بضغطة سريعة , على لوحة مفاتيح الكمبيوتر وفي الكثير من الأحيان تكون عملية تعقب العملية والشخص اشبه بالمتحيلة وخصوصا ان لم تكتشف

المشكلة , او التلاعب في لحظة انتهاء العملية من الامور التي تعاني منها الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية الاختراقات التي لا يتم اكتشافها الا بعد فوات الاوان .

I- 3-قنوات التوزيع

فا في السابق كانت قنوات تويع منتج الشركة محددة ومعروفة بشكل واضح وغير معقدة مما يمكن الشركة من تحديد مصد العملية والتعامل معها بناءا على ذلك , ولكن في ظل التجارة الالكترونية وتعدد أنواعها ،أصبحت قنوات التوزيع عديدة ومتشابكة ومعقدة ،وفي حالة حدوث اي خطأ قد ينقضي وقت كبير قبل إمكانية تحديد قناة التوزيع التي حصل فيها الخطأ.

I -4-تعدد وسائط البيع :

وهذه تختلف نوعا ما عن قنوات التوزيع ، والمقصود هنا أن في السابق كانت وسائط البيع عبارة عن أشخاص مؤهلين لذلك ولكن الآن وبظل التجارة الالكترونية أصبحت وسائط البيع عبارة عن وسائط محسوبة وبإشكال متعددة منها الصوتية والمرئية وأنظمة كثرة تقوم بعمليات البيع المبنية على برمجيات لا تملك الحس والذكاء البشري ، وقد يستطيع الغير التلاعب بها .

I -5-العلاقة بين الشركاء والزبائن :

وهذه تعد من النقاط المهمة جدا ، ففي الأسلوب التقليدي كانت العلاقة مع الشركاء والزبائن علاقة مباشرة ولكن الآن أصبحت العلاقة ذات طابع تكنولوجي رقمي ، وفي اغلب الأحيان العلاقة الشخصية معدومة ، وبالتالي أصبح التعامل أشبه بشكل ذي طابع وهمي رغم انه حقيقة واقعة ولكن هذه الحقيقة قد يتم التلاعب بها بشكل لا يمكن تصوره.

I -6-الاعتراف بالإيراد:

قد تعد هذه من اكبر المشاكل التي تؤرق المحاسب ويعتقد الكثيرون بان نظرية الحاسبة لم تاخد بالحسبان آلية الاعتراف بالإيراد في ظل هذه الظروف التكنولوجيا العالية ، ففي السابق كان الاعتراف بالإيراد يتم وفقا لشروط محددة فتحقق الإيراد يمكن الجزم به في كثير من الأحيان ، وكانت نقطة البيع مرتكزا لا يمكن تجاوزه إلا في بعض الحالات المحددة ، ولكن الآن وفي ظل غياب الأمان وإمكانية اختراق الشركة من قبل الغير جعل عملية تحقق الإيراد عملية مشكوك فيها .

وبالرغم من توفير الأمان للعمليات الالكترونية وتوكيد فاعلية الأمان وإضافة للشروط المتعارف عليها يقترح ضرورة توفر كل من :

- الأمان في عمليات
- توكيد عمليات الأمان

I-7-الية التسديد :

في ظل التجارة الالكترونية ظهرت الية تسديد جديدة لم تكن موجودة سابقا ، وهي التسديد عبر شبكة الانترنت . قد يظن البعض ان هذه الآلية لاتختلف كثيرا عن آلية التسديد عبر شبكات البنوك الالكترونية ولكنها تختلف اختلافا جذريا ، فالبنوك تستخدم شبكات خاصة بها عبر نظام الاتصالات وهي شبكات محمية غير متاحة للجمهور ، ولن التسديد عبر شبكة الانترنت محفوف بمخاطر كبيرة وعديدة ،وخصوصا عندما يتمكن قراصنة الانترنت من استخدام حسابات الغير لتسديد مشترياتهم . وفي هذه الحالة يصبح من المستحيل إلغاء العملية . ويكون الخاسر الاقل والأخير كل من الشركة البائعة والشخص الذي تم اختراق حسابه من غير علمه فلقد تعدى الأمر ضياع بطاقة اعتماد يمكن التعميم عليها وإيقافها الى استخدام بطاقة الاعتماد وحساب شخص بشكل لا يمكنه الشعور ب هالا بعد فوات الأوان .

I-8-احتساب ودفع الضرائب :

وتعود مرة أخرى لمشكلة الاعتراف بالدخل فضريبة المبيعات أصبحت مشكلة تؤرق الشركات وخاصة في ظل غياب الأمان على العمليات الالكترونية ، فلقد أصبح من الصعب على الشركة إثبات وجود تلاعب خوفا من فقدان زبائنها وبالتالي قد تتحمل تكاليف إضافية وعلى رأسها الضرائب المفروضة على مبيعات قد تكون غير موجودة أصلا .

لكي يواكب كل من المحاسب والمدق التغيرات الجوهرية في بيئة الأعمال الجديدة في ظل التجارة الالكترونية ، أصبح لزما عليها الإلمام بالمعلومات والتقنيات الضرورية المصاحبة لهذا التقدم التكنولوجي الضم ولكي يتمكن من تقيم جميع التعاملات التجارة الالكترونية والسيطرة عليه أصبح لزما عليه الإلمام بالمفاهيم الحديثة المرتبطة معها . وبالتالي يمكن تلخيصها بالاتي :

- المواقع الالكترونية الرقمية

- الترخيص الالكتروني
- عمليات الكترونية أمنة
- الترخيص الالكتروني
- البنية التحتية لمفاهيم الخصوصية والعمومية
- النقد الالكتروني
- نقطة بيع آلية + أمور أخرى مستجدة

ويرى البعض أن من أهم التغيرات التي أحدثتها التجارة الالكترونية هو ظهور نوع جديد من الاقتصاد الذي تم تسميته بالاقتصاد الرمزي إلى جوار الاقتصاد العيني واقتصاد الخدمات [1]

II -مخاطر التجارة الالكترونية:

تنبع مخاطر التجارة الالكترونية ، وبشكل رئيسي من مخاطر شبكة الانترنت فكل تكنولوجيا حديثة ورغم ايجابياتها الكثيرة إلا أن سلبياتها كثيرة كذلك . وفي حالتنا هذه سلبياتها تعد خطيرة جدا . وفي حالة عدم تمكين من تحجيم تلك السلبيات والسيطرة عليها ستكون النتائج مخيبة للآمال وقد يتم الإحجام عن التكنولوجيا الحديثة وبالتالي تضييع أرباح وفوائد جمة. ولأسف أن مخاطر التجارة الالكترونية كثيرة ومتعددة , وليس من السهل حصرها فتكنولوجيا التجارة الالكترونية سريعة التغير والتطور وكل تغير او تطور يواكبه مخاطرة كبيرة , ويكمن الخطر الرئيسي في التجارة الالكترونية في إمكانية اختراق الغير للمعلومات الخاصة لكل من المستهلكة والتاجر.

ويذكر.Tom ARNOLD والمتخصص في تعقب عمليات الاختراق عبر الشبكة الانترنت ,بان عمليات الاختراق عبر التجارة الالكترونية توقع الضرر الأكبر على التاجر أكثر منه على المستهلك , فتعويض خسارة المشتري ممكنة , خصوصا وبأنه وبالغالب يستخدم بطاقات الاعتماد للدفع وتكون خسارته محددة بعملية واحدة والتي قد يمكن تعقبها , ولكن الخسارة الحقيقية تقع على التاجر (الشركات) حيث تتكبد الشركات الخسارة بفقدانهاالايرادات والتي يصعب تعويضها او حتى تعقب المتلاعبين بأنظمتهم المحاسبية وذلك نظرا للتعقيدات للعمليات الكثيرة في التجارة الالكترونية ,ويرى Tom ARNOLD ان مخاطر التجارة الالكترونية تصنف ضمن نوعين رئيسيين هما :

[1] http:/WWW.F-LAW.NET/LAW/ARCHUVE/INDESC.PHP ?T-33787.HTMT 13/05/2011

II-1-مخاطر يمكن اكتشافها :

والمقصود هنا بان الشركات وبوجود خبراء مختصين لديها قد تتمكن من اصطياد بعض الاختراقات في أنظمتها والتعامل معها , ومن أشهر هذه الاختراقات.

II-1-1-الفيروسات الرقمية المعروفة :

يوجد نظام حماية مناسب يستطيع نظام الشركة اصطياد هذه الفيروسات المعروفة به بشكل مسبق والقضاء عليها .

II-1-2-قراصنة الانترنت الهواة :

يعتمد قراصنة الهواة في اختراقاتهم لنظام الشركة على معلومات ورموز دخول معينة , وفي حالة وجود أكثر من مستخدم لنظام الشركة قد يستطيع القرصان تتبع عملية الدخول والحصول من ذاكرة النظام على تلك المعلومات واستخدامها ولهذا فإن كانت الشركة تستخدم آلية تغير تلك الرموز بشكل دوري ومسح الذاكرة المعنية بواسطة خبرائها ستتمكن من تحجيم الاختراق

II-2-مخاطر لا يمكن اكتشافها:

والمقصود هنا بان بعض الاختراقات قد تتم دون سابق دراية بها أما لحداثتها او لجعل الشركة بها النابعة من الأسباب التالية:

II-2-1-فيروسات غير معروفة :

رغم وجود أنظمة الحماية من الفيروسات على أنظمة الشركات , إلا أن هناك فيروسات غير معروفة بعد للنظام قد تتمكن من دخول نظام الشركات وإحداث تلف كبير دون الشعور بها , إلا بعد فوات الأوان – كما حدث في عام 2000 عندما استطاع احد الهواة اخترع فيروس I LOVE YOU , والذي تمكن من إيقاع خسائر لم يكن حصرها في ذلك الوقت , وقد كان الفيروس يعمل كقنبلة موقوتة حيث يعمل في تاريخ محدد بسنة , وكان العمل الوحيد لتفاديه بعد ان عرفت آلية عمله إغلاق النظام بالكامل في ذلك التاريخ.

II-2-2-قراصنة انترنت ذوي خبرة عالية:

وهذه تعد من اكبر المشاكل التي تواجهها الشركات , فقراصنة الانترنت ليسوا دوما من الهواة فبعضهم يمللك خبرة ومهارة تفوق كثيرا المتخصصين تمكنهم وفي الكثير من الأحيان من اختراق أنظمة الشركة دون ان يستشعر بهم وقد تتم جريمتهم دون اكتشافهم.

II-3-التسارع التكنولوجي:

قد يصعب في الكثير من الأحيان مواكبة التسارع التكنولوجي على شبكة الانترنت بشكل عام وعلى التجارة الالكترونية بشكل خاص مما يجعل التكنولوجية التي يستخدمها الشركة قديمة جدا و المشكلة تكمن بعدم معرفة التقادم في الوقت المناسب .

ويذكر معهد المحاسبين القانونين الأمريكي على موقعه عبر الانترنت أن بعض الدراسات أظهرت أن الخسائر التي تتكبدها الشركات الأمريكية عام 1999 , من اختراقات لبطاقات الائتمان فقط بلغت 400مليون دولار .ومن هذه الحقيقة يوضع المعهد الحاجة الملحة لإنشاء آلية حماية على الشبكة منطلقا من مخاطر التجارة الالكترونية والتي تعزي الأسباب التالية:

-الهجات المتعددة : والتي يتم أما بواسطة قراصنة الانترنت او منافسي الشركة لغرض الوصول إلى المعلومات السرية للشركة كأرقام بطاقات لدا لاعتماد الزبائن مثلا والمعلومات السرية للزبائن , وحجم المبيعات وأمور كثيرة قد يصعب حصرها وحسب الغاية تكون الوسيلة .

- خصوصية التعامل :

تعتبر التعاملات الالكترونية التي تتم بين الأفراد والشركة ذات طابع معلوماتي جدا , من منطق أنها تحفظ على ذاكرة النظام الرقمية وهي معلومات قيمة جدا، من منطلق أنها تحفظ على ذاكرة النظام الرقمية وهي معلومات قيمة جدا , وبالتالي أن تمكن احد من معرفتها او حتى تتبعها مثل تتبع رقم بطاقة اعتماد العميل , ومن هنا سيشعر العميل بان خصوصيته قد تم اختراقها , وبالتالي سيفقد الثقة بالشركة التي تعامل معها من منطلق أنها لم تتمكن من حماية خصوصيته.

-فقدان الثقة :

المقصود هنا فقدان ثقة الشركة لمعلومات عمليها فمن المتعارف عليه بان العميل يستعمل ما يسمى بالتوقيع الرقمي الخاص لدخول نظام الشركة لإتمام عملياته المرغوب فيها , فكيف هو الحال اذا تمكن الشخص الغير الصحيح بالدخول مستخدما توقيع العميل .

-فشل عملية التحويل :

إن عملية الشراء الالكترونية تتم بسرعة كبيرة جدا , إلا أنها عرضة لخطر فشل عملية التحويل , فمن المتعارف عليه ان عملية الشراء عبر التجارة الالكترونية تتم بواسطة عدة خطوات , كأن يبدأ المستهلك بملأ النموذج الابتدائي لعملية الشراء , ومن ثم الانتقال إلى النموذج ملا بيانات بطاقة الاعتماد , وخطوات أخرى قد تكون ضرورية وفقا لسياسات الشركة , وفي كل مرحلة تفتح صفحة جديدة غير موقع الشركة ولأسباب تقنية أو الأخرى قد تفشل إحدى الخطوات وهنا ستظهر مشكلة جديدة وهي عدم التأكد من إتمام العملية .

-غياب التوثيق :

ففي التجارة التقليدية يتم توثيق الصفقة بأوراق ثبوتية مدروسة بشعار الشركة وموقعة من قبل الشخص المناسب وبواسطة اتصال شخصي ومباشر بين البائع والمشتري , ولكن في التجارة الالكترونية تعد جميع تلك الأمور شبه مفقودة بالكامل وهذه الحقيقة تزيد من احتمالية التعامل مع الشخص الغير صحيح .

-سرقة الهوية :

في غياب التوثيق المناسب كما في التجارة التقليدية يصبح سهل على المجرمين انفعال شخصية الغير والقيام بالعملية دون علمه

-اثار وضغوط الاقتصاد :

مع نمو التجارة الالكترونية المتسارع أصبح سوقها سوق تنافسي وأصبحت قوة المتنافس الحقيقية تمكن في نجاح آليات الأمان والتو كيدية والتوثيقية الخاصة بنظامه المحاسبي , وكل من يستطيع توفير تلك الآليات يكون نصيبه أكثر في هذا السوق التكنولوجي العالمي [1]

[1] محمد عبد حسين الطائي , التجارة الالكترونية , دار الثقافة للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى ,2010 . ص-ص :100 - 102

III –اسباب صعوبة تعقب الاختراقات التي تتم عبر شبكة الانترنت:

يعد نظام التجارة الالكترونية بيئة مثالية للسرقات والتلاعب وإخفاء الجريمة بشكل متقن ومتقطع النظير , ويعود السبب في ذلك للعوامل التالية:

III – 1-امكانية الدخول من عدة اماكن :

فالمتعامل عبر الانترنت لا يحتاج إلى أمكان محدد لدخول الشبكة فأي شخص يمكنه الدخول الى شبكة من أي مكان يتوفر به الجهاز كمبيوتر وخط الاتصال , كمقاهي الانترنت ومختبرات الجامعات والمدارس.

III –2- سرعة العملية:

قد لا يحتاج الدخيل (المخترق) إلى أكثر من بضع دقائق لاختراق موقع معين والتلاعب به ومغادرة الموقع قبل تعقبه.

III –3- تباعد المسافات :

قد يكون المخترق لموقع ما يبعد ألاف الكيلومترات او في بلد أخر , فشبكة الانترنت صممت بشكل عالمي .

III –4- عدم وجود هوية محددة :

لايمكن معرفة هوية المخترق ولا باي شكل من الاشكال

III –5- عدم وجود قوانين دولية :

فشبكة الانترنت شبكة عالمية ذات معاير موحدة بالاستخدام فقط , ولو اننا افترضنا اكتشاف احد المخترقين لدولة مغايرة لدولة الشركة التي تم اختراقها فإنه ليس بالضرورة وجود قوانين محددة لتعامل مع المخترق .

III –6- عدم وجود دلائل مادية لاثبات اي جريمة :

لابد من توفر دلائل وقرائن مادية , ولكن اين هذاه الدلائل في الشبكة المرئية فقط .

III -7- امكانية اتلاف بيانات الكمبيوتر :

ففي حالة شعور اي مخترق بإمكانية تعقبه يستطيع اتلاف بيانات جهازه بضغطه زر بسيط مما يجعل عملية تعقبه عديمة الجدوى .

III -8- حماية الحسابات البنكية :

هناك الكثير من الحسابات البنكية محمية من اطلاع الغير عليها وبالتالي يستطيع المخترق استخدام هذا النوع من الحسابات دون القلق من إمكانية تعقبه.

III -9- عدم الابلاغ عن الاختراقات :

هناك العديد من الشركات لا تبلغ عن الاختراقات التي تتعرض لها أنظمتها , خوفا من فقدان عملائها وتفضل تحمل الخسائر كبيرة عوضا عن فقدان الثقة بها , وخير دليل على ذلك عملية الاختراق لينك ..... في مطلع عام 2001 من قبل شخص بروسيا , كبدته خسائر قدرت ب 10 ملايين دولار والتي لغاية هذه اللحظة ترفض الإقرار بها [1]

IV -الحلول المقترحة للسيطرة على مخاطر التجارة الالكترونية :

لقد حاولت عدة جهات اقتراح الكثير من الخطوات لمواجهة مخاطر التجارة الالكترونية وقد كان معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي من أولى الجهات التي قدمت اقتراحات قيمة في الاجتماع الذي عقد في مدينة باريس في الأول من أغسطس لعام 2000 والذي ضم عدة جهات محاسبية مهنية متخصصة بهدف إيجاد حلول لمخاطر التجارة الالكترونية التي يواجهها المستهلك ويمكن تلخيص هذه الاقتراحات على الشكل التالي :

IV -1- توخي الحذر بإعطاء المعلومات الشخصية :

وذلك بعد إعطاء المعلومات الشخصية الا للجهات الموثوق بها ومعرفة أسباب حاجة تلك الجهات لهذه المعلومات وتتضمن المعلومات الشخصية بشكل أساسي كل من العنوان البريدي وأرقام الهواتف والبريد الالكتروني .

[1] WWW.ALIAHMEDALI.COM/FROUM/SHOWTHREAD .PHP? :240955/11/5 /2011

IV-2- استخدام برنامج امن للدخول لشبكة الانترنت :

من المعروف من ان كل جهاز كمبيوتر يحتوي على برنامج خاص للدخول إلى شبكة الانترنت وفي الغالب فإهذه البرامج تحتوي على آليات معينة تحفظ بالذاكرة الجهاز جميع المعلومات التي تداولها في الشبكة من خلاله .

وفي الكثير من الأحيان يستطيع المخترق وعبر شبكة الانترنت الدخول لذاكرة هذا البرنامج والحصول على المعلومات الخاصة بالمستخدم دون ان يشعر بذلك , ولهذا ينصح بشراء برنامج خاص يتمتع بحماي عالية تمنع المخترق من الدخول الى ذاكرته.

IV-3- التاكد من موقع التاجر على الانترنت:

يجب التأكد من ان الموقع الخاص بالتاجر هو الموقع المقصود , وذلك بالاطلاع على سياسات التاجر والتي تتضمن الموقع الام والذي تم إنشاء موقع التاجر من خلاله . كما انه يمكن معرفة موقع التاجر من خلال آلية التصفح الخاصة , من منطلق ان هذه الآلية تمكن من تتبع الموقع ومعرفة أسس إنشائه , وفي حالة عدم التمكن من تتبع الموقع في الغالب يكون مشكوكا فيه.

IV-4- استخدام بطاقات الدفع المضمونة :

من المعروف أن مستخدم بطاقات دفع مضمونة او محمية , والمقصود بذلك ان يتم التعامل مع مصدري بطاقات الدفع عبر الانترنت والذين يتمتعون بسياسات خاصة تحمي الشخص المتعامل من مسؤولية الاستخدام غير المرخص لبطاقاته من قبل الغير .

IV-5- الحذر من تنزيل برامج عبر الانترنت غير موثوقة المصدر :

من المعروف انم تخدم الانترنت وعبر تجوله بالشبكة ضمن مواقع متعددة يستطيع تنزيل برامج مجانية على جهازه , يتم استخدامها لإغراض كثيرة مثل برامج العرض الصوتية والمرئية وأغراض كثيرة يجب توخي الحذر الشديد عند تنزيل تلك البرامج وخصوصا من المواقع المشكوك فيها , لأنها قد تكون مبرمجة بالية معينة تقوم على تجميع كل الأمور الخاصة بك والموجودة على جهازك وترحيلها للجهة المنشئة للبرنامج وذلك دون شعورك بذلك.

IV-6-الحذر من إعطاء أرقامك السرية :

ويشمل هذا التحذير كل أرقامك السرية وبشتى إشكالها وأنواعها , وخصوصا الأرقام الخاصة بدخولك للشبكة عبر مزود الخدم . كما ينصح كذلك عند إنشاء أرقامك السرية أن تبتعد عن الأمور التقليدية بإنشاء الرقم , كان تستخدم اسمك او رقم هاتفك , ويفضل أن تجعل رقمك السري معقدا نوعا ما وتتضمنه مجموعة من الأرقام والأحرف والرموز وكلما كان رقمك السري معقدا , كان اكتشافه صعبا فمن المعروف إن قراصنة الانترنت استطاعوا وبشكل مذهل إنشاء برامج تكنولوجية تعمل بنظام الاحتمالات , تستطيع حل شفرة الأرقام السرية وبسرعة خيالية , ولكنها قد تعجز عن ذلك , فكلما كان الرقم معقد التكوين ومتضمن لأرقام ورموز وأحرف كانت مقدرة تلك البرامج على فك تشفيره ضئيلة جدا .

IV-7-الاحتفاظ بنسخ من العمليات :

وهذه تعد من الامور المهمة والتي تساهم في اكتشاف السرقات وتفادي استمرارها والمقصود بأن تحتفظ دوما بنسخة من عمليات الشراء التي قمت بها كمستهلك عبر شبكة الانترنت ,وكذلك الاستمرار يعمل تسويات الشراء مع مصدر بطاقة الدفع والمقصود هنا أمران مهمان جدا وهما :

IV -7-1-الاحتفاظ بنسخة من طلب الشراء ورقم الطلابية: وهذا يساعد على الاتصال مع التاجر لحل إشكاليات عدة , كموعد التسليم ومطابقة الطلابية , وبالتالي تحذر الآخرين من الاستخدامات غير مرغوب فيها .

IV -7-2- الاستمرار بتسوية حسابات الدفع : ويفضل ان تكون مطابقتك لحسابات الدفع عبر الانترنت تسوية ذات طابع زمني قصير , وذلك لاكتشاف الاختراقات بوقت سريع وإيقاف آلية الدفع عند الضرورة , لكي لايستطيع المخترق الاستمرار باستخدام بطاقاتك .

IV-8-مراقب استخدام الموقع للمحددات :

والمحددات هي عبارة عن رموز رقمية تساعدك بدخول الموقع دون الحاجة لكتابة رقمك السري , وعادة ما يتم إدخالها إلى جهازك من قبل الموقع دون طلب الإذن منك بذلك , والية عمل هذه المحددات بأنه وعند دخول الموقع مرة أخرى , يقوم الموقع بالاتصال بتلك المحددات والموجودة على جهازك ومطابقتها برقمك السري ومن ثم السماح له بالدخول دون

طلب رقم السري وفي الغالب يستطيع قراصنة الانترنت تتبع هذه المحددات على جهازك عندما تكون على الشبكة , ولذلك يفضل برمجة جهازك على طلب الإذن منك قبل أن ينزل الموقع تلك المحددات عليه.

IV-9-عدم السماح للأطفال باستخدام الشبكة دون إشراف :

تأكد بان تشرف على أطفالك عندما يستخدمون الانترنت وخصوصا وأنهم يستطيعون إعطاء جميع المعلومات الشخصية عن حسن نية , والتي تكون كفيلة بتمكين الغير من اختراق جهازك وبكل سهولة .

IV-10-استخدام المواقع المرخصة :

والمقصود بالمواقع المرخصة , تلك المواقع التي تم تقييمها وتأهيلها من طرف ثالث مؤهل بأمور الحماية , حيث إن ذلك النوع من المواقع يكون ممهورا بتوقيع الكتروني خاص من طرف ثالث مهني متخصص , كمعهد المحاسبين القانوني الأمريكي .

من الملاحظ إن أمور الحماية العشرة التي ينصح بإتباعها من قبل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي , هي أمور حماية خاصة بالمستهلك والسبب بذلك ان التاجر يستطيع توفير آليات حماية عديدة والتي قد تكون باهظة الثمن ولكن المستهلك حجر الأساس في التعامل الالكتروني , وفي حالة فقدان الثقة في هذا النوع من التعامل ستكون التكنولوجيا هذه عديمة الجدوى[1]

V : واقع التجارة الالكترونية في الجزائر :

يهدف هذا المبحث إلى التعريف بواقع التجارة الالكترونية في الجزائر ولحقيق هدف هذا المبحث تم تقسيمه إلى ثلاثة اجزاء , يتناول الجزء الأول أسباب عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ، ويتناول الجزء الثاني السبل العامة لاعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر وخصص الجزء الثالث والأخير لتوضيح أهم المزايا التي سيحققها الاقتصاد الجزائري بعد اعتماده التجارة الالكترونية .

[1] http :WWW.acc4arab.com/acc/showthvead.phpt=6305

V-1-أسباب اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر:

رغم الأهمية البالغة لضرورة اعتماد التجارة الالكترونية كأداة متطورة في الاقتصاد الجزائري إلا إن هذه التجارة لم تعتمد إلى غاية يومنا هذا , بل لا نبالغ إن قلنا انه لم يتم حتى التفكير في ضرورة اعتمادها , وهذا بعد اتصالنا بوزارة التجارة , حيث تأكد لنا انه ليس هناك أي جهود في إطار ذلك , بل إن الإحصاءات المتعلقة بهذا النوع من التجارة غير متوفرة لدى الوزارات الوصية .

وبالتالي فإننا نسجل هنا مجموعة من الأسباب التي نرى أنها تحول دون انتشار هذه التجارة في بلادنا وهي كالتالي :

**** الانتشار الواسع للامية في بلادنا :***

حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تحتوي على نسبة أمية مرتفعة نوعا ما فإحصاءات التي تتحدث عما يفوق سبعة ملايين امي , وبالتالي فهؤلاء لا يفقهون حتى معنى ان تمارس تجارتك عن طريق الانترنت بل لا يتخيلون حتى وجودها , وهذا يعتبر عائقا يحول دون انتشار التجارة الالكترونية.

**** انتشار الامية بالمعنى الحديث :***

حيث أن مصطلح الأمية في المعنى الحديث يعني من لايحسن استخدام الحاسوب , وذلك ان فئة واسعة من المتعلمين لم يسبق لهم أن جلسوا أمام الحاسوب وتعاملوا معه , وبالتالي فلا نتخيل أنهم يستطيعون ممارسة تجارتهم عبر الانترنت الذي يرتكز على استخدام الحاسوب .

* ارتفاع تكلفة الحصول على الحاسوب :وهذا أيضا يحول دون انتشار هذه التجارة التي تتطلب حاسوبا في المرتبة الأولى وبالتالي فانتشار استخدام الحواسيب مرتبط أيضا بضرورة التفكير في تكلفة الحصول عليه , لا على المستوى الشخصي فقط وإنما على المستوى التجارة ابيضا.

**** ارتفاع تكلفة استخدام الانترنت :***

ذلك إن تكاليف الاتصال العادي في بلادنا مستمرة في الارتفاع في ظل غياب المنافسة في قطاع الاتصالات الذي لا تزال الدولة تحتكر الجانب الأكبر منه , مما يحول دون انخفاض تكلفة الاتصال عن طريق الانترنت .

***** نقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية :**

في البلاد بهذه التقنية التجارية الحديثة التي يمكن أن تفتح لهم آفاقا اقتصادية أوسع ,مما يجعل انتشارها يكون منعدما في بلادنا .

*** عدم اهتمام الهيئات الإدارية العليا للبلاد بالموضوع:**

, فلا يعقل أن وزارة التجارة في بلادنا لم تفكر حتى في إجراء استقصاء لمدى اهتمام الناس بهذا النوع من التجارة , والتفكير في سبيل تقنيتها أو الاستفادة من تجارب الدول الغربية في هذا المجال .

* تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل وتقنيات الدفع الحديثة[1]

V-2-السبل العامة لاعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر:

بإمكاننا ان نوجز السبل العامة فيما يلي:

**** السبل التشريعية :***

يجب بناء نظم تشريعية وتنظيمية تحكم التجارة الالكترونية مع دعم البيئة الأزمة بها بإدخال تعديلات على التشريعات القائمة , بشكل يجعلها أكثر استجابة لمتطلبات التجارة الالكترونية او إصدار تشريع متخصص ليقوم بتنظيم هذه التجارة من مختلف جوانبها انطلاقا من إنشاء المواقع على على شبكات الاتصال الالكتروني وإتباعه إلى إجراءات تأمينها ونظم سداد المدفوعات .

**** السبل التكنولوجية :***

إن اعتماد التجارة الالكترونية في أي دولة يجب أن يقوم بواسطة إطارات متخصصة في التكنولوجيا الالكترونية , وخاصة الإعلام الآلي بكل توابعه ولهذا يجب إن تكون هناك قواعد تكوينية في هذا المجال , فتدخل التجارة الالكترونية كتخصص من تخصصات التكوين في الإعلام الآلي على كل المستويات وبالأخص على مستوى التعليم العالي , حيث بإمكان تخصيص فرع فرع في التجارة الدولية لتخصص التجارة الالكترونية أو تدرس كمادة أساسية في تقنية التسويق والتجارة بصفة عامة .

[1] http:/lmd-batna.hooxs.com/t1652-topic

السبل الاقتصادية :

إن أهم السبل لاعتماد التجارة الالكترونية هو السبل الاقتصادية لتأثيرها المباشر في قرار اعتماد التجارة الالكترونية وسنورد اهم هذه السبل فيما يلي :

– خوصصة قطاعات الاتصال وفتح أبواب المنافسة وهذا بغرض تخفيض تكلفة استخدام الانترنت مما يساهم في انتشار ثقافة الالكترونية .بمافيا التجارة الالكترونية .

–تخفيض الرسوم الجمركية على تكنولوجيا المعلومات المستوردة لتتيح لمعظم فئات المجتمع من الحصول عليها .

– تحديث أساليب الدفع بإتباع أساليب الالكترونية وإنشاء شبكات المصرفية الالكترونية.

الأساليب الحمائية :

.بما ان المستهلك أهم طرف في المعاملات التجارية وثقته تعتبر أساس هذه المعاملات . فإنه يجب التفكير في قوانين تحمي المستهلك الجزائري لتفادي شعوره بعدم الأمان في التعامل في التجارة الالكترونية .

وهذه بعض السبل التي يمكن من خلالها تدعيم انتشار التجارة الالكترونية في الجزائر إذا كانت ترغب في التقليص في الفجوة الشاسعة التي وردت في اغلب الدراسات التي أجريت حول استخدامات التجارة الالكترونية في الجزائر . إن هذه الاستخدامات لم تتجاوز ربع المستوى البدائي الذي يشمل أنشطة الإعلان والترويج والموصل للمعلومات والدفع عند التسليم و لم تصل بعد الى المستوى الثاني والمتمثل في الدفع الفوري الالكتروني والذي يسمح بتنفيذ المعاملات المالية والتحويلات النقدية على شبكة الانترنت بين الشركات فيما بينها وبين الأفراد والشركات [1]

V–3–ماذا يستفيد الاقتصاد الجزائري بعد اعتماده التجارة الالكترونية :

من أهم المزايا التي سينالها الاقتصاد الجزائري بعد اعتماده التجارة الالكترونية مايلي :

–فتح أفاق أوسع أمام المؤسسات الجزائرية خاصة تلك التي تعاني من مشكلة صعوبة الوصول إلى الأسواق العالمية نتيجة صغر حجمها , وانخفاض مواردها وبالتالي فإن المؤسسة الصغيرة الغير معروفة على المستوى المحلي يمكن لها أن تفتح آفاق أوسع على المستوى العالمي .

[1] www.gestion08-lifeme-net/t1109-topic 13/03/2011

-الاستفادة من الخدمات والسلع الأجنبية التكنولوجيا المستوردة وبالتالي توفر إمكانيات إخراج الاقتصاد الجزائري من تخلفه وإعطائه قدرة تنافسية اكبر.

-تطوير الصادرات خارج المحروقات , حيث أن المنتجات الجزائرية تجد طلبا لما في السوق العالمية لكن نقص الإشهار الدولي للسلع الجزائرية يجعلها مجهولة لدى العالم .

-تطوير العمل المصرفي الجزائري مما يتطلب مع التجارة الالكترونية الخاصة بطرق الدفع الالكتروني .

-تفادي المشاكل الإدارية مثلا بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية فيما يتعلق بالتخلف عن تقديم تصريحات الجبائية او دفع المستحقات , حيث انه يمكن أن يتم ذلك بسهولة عن طريق شبكة الانترنت والدفع الالكتروني .

-سهولة الوصول إلى المستهلك .

وبصفة عامة إعطاء نفس جديد للتجارة الجزائرية[1]

يزداد يوم بعد يوم عدد الأفراد الذين يعربون عن تفاؤلهم عن الفوائد المرجوة من التجارة الالكترونية , اذ تسمح هذه التجارة الجديدة للشركات الصغيرة بمنافسة البركات الكبيرة , وتستحدث العديد من التقنيات لتذليل العقبات التي يواجهها الزبائن ولاسيما على صعيد السرية وامن المعاملات المالية على الانترنت ويؤدي ظهور مثل هذه التقنيات لتذليل العقبات التي يواجهها الزبائن ولاسيما على صعيد سرية وامن المعاملات المالية على الانترنت , ويؤدي ظهور مثل هذه التقنيات والحلول إلى إزالة الكثير من المخاوف التي كانت لدى البعض وتشير هذه المؤشرات بمستقبل مشرق للتجارة الالكترونية.

وخلاصة الأمر ان التجارة الالكترونية أصبحت حقيقة قائمة وان آفاقها وإمكانياتها لا تقف عند حد , برغم كل هذه المؤشرات التي تبشر بمستقبل مشرق للتجارة الالكترونية الا انه من الصعب التنبؤ بما ستحملها إلينا هذه التجارة ' ولكن الشيء الوحيد الذي يمكن قوله بان التجارة الالكترونية وجدت لتبقى.

[1] http://lmd-batna- hooxs-com/t1652-topic 13/03/2011

الفصل الثالث

المحاسبة في ظل التجارة الإلكترونية

المبحث الاول: القضايا التي يواجهها المحاسبون الناتج عن التجارة الالكترونية

I. اهمية تطوير المهارات والمعرفة.
II. النشر الالكتروني للمعلومات.

المبحث الثاني: الخدمات المحاسبية الجديدة الناتجة عن التجارة الالكترونية

I. اضفاء الثقة في موقع العميل والنظام على الانترنت
II. المراجعة المستمرة

تمهيد

يشهد العالم اليوم تطورات مستمرة في تقنية المعلومات ونمو مضطر في سوق التجارة الالكترونية , و لم تكن دول العالم عامة والدول النامية على وجه خاص في معزل عن التحديات المعاصرة , حيث مازالت تلك الدول تبذل جهود لبناء بنية تحتية أساسية للتجارة الالكترونية .

ولا شك آن هناك علاقة وتأثيرات جوهرية لتلك التحديات على فهم المحاسبة والتدقيق والتي يعتمد مستقبلها وتطويرهما على مدى الإدراك بتلك التحديات الناتجة من متطلبات التجارة الالكترونية.

وسنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال مبحثين :

المبحث الأول **التحديات والقضايا التي يواجهها المحاسبون الناتج عن التجارة الالكترونية .**

المبحث الثاني : **الخدمات المحاسبية الناتجة عن التجارة الالكترونية**

المبحث الاول: القضايا والتحديات التي يواجهها المحاسبون الناتجة عن التجارة الالكترونية:

يهدف هذا المبحث إلى دراسة القضايا والتحديات التي يواجهها المحاسبون الناتجة عن التجارة الالكترونية ولتحقيق هذا الهذف تم تقسيم المبحث إلى جزأين يتناول الجزء الأول أهمية تطور المهارات والمعرفة بالتجارة الالكترونية وخصص الجزء الثاني الى دراسة النشر الالكتروني للمعلومات عبر الانترنت .

I –اهمية تطوير المهارات والمعرفة بالتجارة الالكترونية:

ان التطور التكنولوجي للمعلومات من اهم التحديات التي تواجهها مهنة مراجعة , وتعتبر قضية تطوير المهارات والمعرفة المرتبطة بالتجارة الالكترونية من اهم التحديات التي انعكست على بيئة الأعمال , الأمر الذي دفع عديد من التنظيمات المهنية الدولية والمحلية الإعداد والإصدار العديد من المعايير والإرشادات التي تهدف إلى تطوير واصلاح التعليم المحاسبي والتأهيل المهني للمراجع .

وقد قامت جمعية المحاسبة الأمريكية AAA بإصدار سلسلة للتعليم المحاسبي في بيئة التكنولوجيا المعلومت , تضمنت احد الادراسات بعنوان التعليم المحاسبي وقد جاءت على سبه فصول توفر أساس قوي لتطبيق تغيرات أساسية في التعليم المحاسبي حتى يتلاءم مع الاحتياجات المستقبلية للمراجعين على النحو التالي :

-تناول الفصل الأول تقديم أهمية الإصلاح في التعليم المحاسبي

-غطى الفصل الثاني التغيرات التكنولوجية في بيئة الأعمال

-ناقش الفصل الثالث مشكلة تناقص في إعداد المرشحين الراغبين في دراسة المحاسبة من الناحية الكمية والنوعية.

-قدم الفصل الرابع تقرير حول الانخفاض في الإقبال على تخصص المحاسبة عن طريق ممارسي مهنتي المحاسبة ومعليميها .

-كرس الفصل الخامس الجهد نحو تحسين التعليم المحاسبي

-تضمن الفصل السادس ملخص الدراسة والتوصيات .

وقد تم الإشارة إلى أن المناهج المحاسبية الحالية متقادمة وغير مواكبة للتطورات المستمرة في تكنولوجيات المعلومات ,كما تم التأكيد أيضا على ان برامج المحاسبة تشتمل على الكثير من الأمور المحاسبية , والحاجة الى سعة الأفق في التعليم المحاسبي , وإدراك تأثيرات تكنولوجيا المعلومات والعولمة والتجارة الالكترونية ولقد جاءت التوصيات مرتبطة بإعادة هندسة وهيكلة برامج المحاسبة في الجامعات في ظل التغيرات البيئية المحيطة , وعلى الرغم من ذلك المستوى من الاهتمام والدعم والتمويل , فإن التعليم المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية مازال يعتبر محفوفا بالمشاكل بسبب ان التغير كان بطيئا و لم يراع احتياجات المستقبل التي أشارت إليها الدراسة السابقة .

كمت ان موضوع أجاد مؤهل محاسبي عالمي معترف به يعتبر من أهم أولويات منظمة التجارة العالمية والتحاد العام للمحاسبين بهدف تطوير فهم المحاسبة والمراجعة على مستوى العالم وكانت من ابرز الجهود مناقشة موضوع الاعتراف بالمؤهلات المهنية وقد اهتمت لجنة الخبراء في معايير المحاسبة الدولية والتقارير المشكلة من الأمم المتحدة .بموضوع تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة التي اهتمت بإعداد دراسة في التسعينات حول الخطة المتكاملة لإقامة نظام عالمي موحد للمؤهلات المحاسبية .

كذلك تشكل فريق عمل الخدمات المهنية في عام 1995 عن طريق منظمة التجارة العالمية لبحث الاعتراف المتبادل للمؤهلات المهنية .

الأمر الذي ساعد بوضع إشارات الاعتراف المتبادل في مجال المحاسبة والتي تم اعتمادها عن طريق منظمة التجارة العالمية ليتم استخدامها بين الدول كأساس لإجراء المفاوضات بالمؤهلات .

وقد تضمنت تلك الإشادات المرتبطة بالاعتراف المتبادل في مجال المحاسبة الواجبات المرتبطة بطبيعة المفاوضات , ووضوح اتفاقيات الاعتراف المتبادل وتوضيح الشروط الخاصة بالتراخيص ومزاولة المهنة .

وقد اصدر التحاد الدولي للمحاسبين دليل التعليم الدولي رقم (9) في عام 1996 بعنوان التعليم السابق للتأهيل ومتطلبات تقييمات الكفاية والخبرة المهنية للمحاسبين ,وقد قام ذلك الدليل بتبويب المعارف التاهيل السابق للتعليم إلى معارف عام , ومعارف تنظيمية لمجال الأعمال , ومعارف تكنولوجيا المعلومات , المعارف المحاسبية .

وقد اصدر التحاد الدولي للمحاسبين عام 1996 أيضا دليل التعليم الدولي رقم (11) بعنوان تحديات الكفاية بتكنولوجيا المعلومات في المقررات والمناهج المحاسبية .

وقد اعتمدت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على كل دليلي التعليم الدولي التاسع والحادي عشر في إعداد دليلها الارسادي لنظام الترخيص المحلي في عام 1999 حول المؤهلات المطلوبة للممارسات المهنية , حيث تم استخدام تلك الإرشادات كأساس من قبل الدول الأعضاء ومقارنتها مع الانظمتهم الحالية . وقد أوصى الدليل رقم (11) كجزء من التأهيل المهني المحاسبي بضرورة توفر المعرفة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتي تدور حول أربعة مجالات رئيسية لعمل المحاسبين في مجتمع الأعمال على النحو التالي :

-المحاسب كمستخدم لتكنولوجيا المعلومات

-دور المحاسب كمدير لنظم المعلومات

-دور المحاسب كمصمم لنظم الأعمال

-دور المحاسب كمقيم لنظم المعلومات.

قد أشار التحاد الدولي للمحاسبين بان تحقيق الكفاية في تكنولوجيا المعلومات يتطلب من جميع المحاسبين المهنيين الإلمام بمعارف ومهارات التكنولوجيا المعلومات بغض النظر عن مجالات أعمالهم . وهذا يعني ان جميع المحاسبين بما فيهم طلبة المحاسبة يجب ان يكتسبوا تلك المهارات التكنولوجية .

وقد حدد الدليل الإطار العام للمهارات المطلوبة في تكنولوجيا المعلومات حيث يجب ان تكون تلك المعارف معادلة على الأقل لمقررين من مقررات الجامعة في محتويات المقررات المحاسبية المختلفة .

وقد تأثر المجتمع الأمريكي للمحاسبين القانونين بإرشادات دليل التعليم الدولي رقم (11) الصادر من الاتحاد الدولي للمحاسبين ,حيث قام بإصدار تعليمات حول أربعة مجالات هي التعليم والممارسة والتعليم المهني المستمر وإجراءات التنظيم والترخيص . وقد اصدر في عام 1998 إطار المنهج التعليمي المطلوب لدخول المهنة في الولايات المتحدة.

ومن الجهود الدولية المبذولة لوضع مستقبل أفضل للمهنة , ماقام به المجتمع الأمريكي للمحاسبين القانونين كجزء من مشروعه لتوصيف المستقبل المحاسب القانوني او ما يسمى بمشروع الرؤية . حيث جاء في بيان الرؤية ان المحاسبين القانونين هم المهنيون الموثقون بهم بجعل الإفراد والمنظمات قادرين على تشكيل مستقبلهم . ويتضمن مشروع الرؤية المام المحاسبين القانونيين بتكنولوجيا المعلومات وأسس التجارة الالكترونية كعناصر أساسية يجب توفرها للمحاسبين القانونين مستقبلا , حيث انها تحقق مزيدا من المنافسة في المهنة , ويقدم مشروع الرؤية الفرصة للمحاسبين القانونين لتحقيق المستقبل الأفضل للمهنة عن طريق الإلمام بالقيم والمهارات التنافس والخدمات[1]

II –النشر الالكتروني للمعلومات بالانترنت :

ترتب على ثورة المعلومات والتطور المذهل في تقنية الشبكات الاتصال والانترنت ان أصبحت المعلومات والتقارير المالية مند نهاية التسعينات يتم إصدارها على شبكة الانترنت , حيث يمكن ذلك من تحقيق عديد من المنافع لعل ابززها:

-عرض المعلومات عن طريق الانترنت اقل تكلفة من طباعتها وتوزيعها ورقيا.

-زيادة كمية ونوعية المعلومات المتاحة وتوفيرها في توقيت وجيز

-توفير المعلومات لعدد كبير من المستخدمين , وقد يكون بعضهم غر معروف مما يشير الى حرية الحصول على المعلومات . وعلى الرغم من تلك الفوائد فمازال الأمر مصحوبا مع بعض التحديات والقضايا المرتبطة بمحتويات وشكل المعلومات وفيما يلي استعراض موجز لذلك :

II –1– حدود المعلومات :

هناك عديد الصعوبات التي يواجهها المستخدمون مثل صعوبة معرفة حدود المعلومات والتعرف على مصدرها , الأمر الذي يشير الى عدم الوضوح وعدم التعرف على ما اذا كانت المعلومات مراجعة او معتمدة او صعوبة تحديد مدى

[1] -د/أمين السيد احمد لطفي , مراجعة وتدقيق نظم المعلومات , الدار الجامعية , الإسكندرية , 2005. ص-ص 7/18 -7/21

حداثتها .فقد تلجا الشركات التي نشر معلومات مالية غير مدققة في مواقعها على الانترنت او الرابط بين بياناتها المدققة وغير مدققة مما قد يؤدي لتضليل المستخدمين .

II -2- كثافة المعلومات:

يساهم الانترنت في كثافة المعلومات , حيث يتم تقديم معلومات كثيرة بتكلفة قليلة، مما يستشير أهمية وجود أدوات تمكن المستخدم من البحث عن المعلومات التي يريدها وبما تتلائم مع احتياجاته .

II -3-صحة وسلامة المعلومات:

حيث تتميز المعلومات المتاحة ورقيا بقلة تعرضها للتزوير والتلاعب والتغير على العكس من المعلومات الالكترونية التي قد تتعرض للتلاعب والتغير من قبل أصحاب المنشأ ة أو أطراف أخرى بسبب عدم تامين الموقع الإلكتروني الامر الذي يحتاج الى توفير أنظمة أمنية تحول دون إجراء أي تعديلات غير رسمية (مثل إنشاء أنظمة رقابية مناسبة على الموقع المنشور عليه المعلومات بحيث لايتم التعديل أو التحديث إلا بعد التصريح بذلك).

II -4- القابلية للمقارنة:

قد يصعب مقارنة المعلومات المنشورة على الانترنت , نتيجة لعدم معيارية عرض المعلومات , ومن هنا يتعين إصدار معايير وإرشادات تلزم بإتباع معايير الإفصاح موحدة تضمن وجود حد أدنى من التوحيد لتسهيل عملية المقارنات , حيث قد يؤدي اختلاف وطبيعة ومحتويات التقارير المالية المنشورة الكترونيا بين الشركات وما يصاحبها من تقارير المراجعين دون توضيح نوعية المعلومات المدققة وغير مدققة , الى وجود ممارسة غير منتظمة من شانها أن تؤدي إلى تقديم معلومات خادعة وبالتالي تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية .

وقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بتشكيل لجنة لفحص المشاكل المرتبطة بالنشر الالكتروني للتقارير المالية وتقديم التوصيات الأزمة للتطوير , وقد تمت الإشارة إلى ابرز تلك التحديات التي يواجهها المراجعون في تقريرهم للبيانات المالية على الانترنت التي لعل ابرز قضاياها مايلي :

-من المسؤول عن الصحة ودقة البيانات المالية (تقرير المراجعة) على الانترنت، هل هو العميل ؟ أم المراجع ؟ وهل يتبع لموقع العميل ؟ ام لموقع المراجع ؟

-مدى عرض تقارير المراجعة المنشورة على الانترنت للتغيير والتعديل من العميل أو أي طرف أخر.

-مشكلة تثبيت تاريخ تقرير المراجعة المنشورة على الانترنت .

- علاقة وارتباط تقارير المراجعة بالمعلومات والبيانات المنشورة الأخرى على الانترنت بالإضافة إلى القوائم المالية .

-الربط بين القوائم والتقارير المدققة وموقع المراجع على الانترنت

-المسؤولية المحتملة على المراجع والالتزام عن المعلومات المنشورة في موقع الانترنت وطبيعة تقدير المراجعة .

وقد كان الانتشار الالكتروني المتزايد للتقارير المالية على الانترنت اثر واضح على تفعيل وتنشيط ذور التنظيمات المحاسبية المهنية الدولية لواجهة تلك التحديات من خلال قيامها بتعديل وتكيف القوانين والمعايير المهنية لتتلاءم مع التغيرات والتطورات في تكنولوجيا المعلومات . ومن أهم الجهود المبذولة عالميا لتنظيم النشر الالكتروني للتقارير المالية مايلي :

-إصدار لجنة معايير المحاسبة الدولية في نهاية عام 1999م إيضاحا بعنوان " تقارير الأعمال على شبكة الانترنت ".

-مساهمة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في عام 2000 بإصدار مشروع بحثي " النشر الالكتروني لمعلومات تقارير الأعمال " [1]

[1] د/طارق عبد العال عماد , التجارة الالكترونية لمفاهيم التجارب , التحديات , الابعاد , التكنولوجيات و المالية والتسويقية والقانونية , الدار الجامعية , الاسكندرية الطبعة الاولى .2005 .ص- ص، 115 - 117

المبحث الثاني: الخدمات الجديدة الناتجة من التجارة الإلكترونية:

يهدف هذا المبحث إلى دراسة الخدمات المحاسبية الجديدة الناتجة من التجارة الإلكترونية و تحقيق هذا الهدف قسمت هذا المبحث إلى جزئين يتناول الجزء الأول. خدمات إضفاء الثقة و الجزء الثاني يتضمن المراجعة المستمرة.

I- خدمات إضفاء الثقة:

إن نقص الثقة في المواقع التجارية كان وراء انخفاض تعاملات الأفراد تجاريا عبر شبكة المعلومات الدولية، حيث أن مستخدمي المواقع يرغبون دوما في تأكيد الخصوصية و الأمان لبياناتهم الشخصية و المالية التي يتم تداولها أثناء إتمام المعاملات التجارية، ة التأكد من صدق و سلامة هذه المعاملات عبر الموقع. و قد كان ذلك عائقا أمام نمو التجارة الإلكترونية و الإستفادة الكاملة من مزاياها، لذا ظهرت الحاجة الملحة لخدمات جديدة تضفي الثقة على المواقع التجارية لشبكة المعلومات الدولية.

و كان للمعاهد دور في هذا المجال فقد أصدر معهدي المحاسبين القانونيين الأمريكي و الكندي مجموعة من المبادئ و المعايير التي تحكم خدمات إضفاء الثقة في بيئة الأعمال الإلكترونية، حيث تضمن هذه الخدمات تغطية الثغرات، و الحث من المشاكل و الاختراقات التي قد تحدث، و ذلك من خلال إجراءات معينة تلتزم المواقع الإلكترونية يتطبيقها، و تجهيزات معيقة ينبغي اقتنائها. و قد كان لتلك الخدمات تأثيرا كبيرا على زيادة العمليات التجارية عبر شبكة الإنترنيت. و تتمل خدمات الثقة في:

I-1- خدمات إضفاء الثقة على المواقع التجارية:

ظهرت هذه الخدمة في 16 سبتمبر 1997، و يقوم بها مراجع قانوني مستقل و مؤهل لتأديتها حيث يكون قد تلقى دورات تدريبية عديدة تسمح له بفحص و مراجعة المواقع التجارية لدى المنشآت طالبة الخدمة و التأكد من وجودها و

شرعيتها و في حالة مطابقة الموقع لأحد مبادئ هذه الخدمة يقوم المراجع بوضع ختم عليه يوحي بذلك و يطلق عليه ختم إضفاء الثقة على الموقع التجاري (web trust seal) و هو كما يلي:

شكل رقم (3-1): ختم إضفاء الثقة على الموقع التجارية

و يؤكد هذا الختم للعملاء أن الموقع التجاري قد تمت مراجعته من قبل مراجع خارجي يتميز بالموضوعية. كما أن أي تعديل يطرأ على بعد الحصول على هذا الختم يجب أن يخضع لعملية الفحص ذاتها.

و تشمل عملية الفحص التأكد من أن المنشأة تطبق إجراءات تحمي انتقال البيانات، من خلال ترميزها و اعتمادها مفاتيح خاصة سرية. كما أنها توفر وسائل للحماية لبرامجها و قواعد بياناتها تحسب لأي اختراق داخلي أو خارجي حفاظا على مصداقية المنشأة.

و قد قاما معهدي المحاسبين القانونيين الأمريكي و الكندي بوضع سبعة مبادئ تنظم خدمة إضفاء الثقة على المعاملات التجارية و هذه المبادئ هي:

I-1-1-الخصوصية:

و فيها يتحقق المراجع الخارجي من أن الموقع التجاري ملتزم بالحافظة على خصوصية البيانات الخاصة بالعملاء. و تركز اختبارات الخصوصية على كيفية حصول الموقع على البيانات الخالصة بالعميل و ما هي حدود استخدام تلك البيانات، و ما هي الطرق المتبعة لتصحيح تلك البيانات إذا كانت غير سليمة، و ما هي الإجراءات المتبعة إذا ما رغب العميل في عدم تنفيذ

عملية الشراء، و ما هي البرامج التي يستخدمها الموقع التجاري كوسيلة للتعرف على جهاز العميل و ذلك ضمان سهولة و سرعة ربط جهاز العميل بالموقع.

I-1-2- سلامة إجراءات العمل و العاملات التجارية:

و ينقسم هذا المبدأ إلى عنصرين:

- سلامة إجراءات العمل: فيه يتحقق المراجع من عدة عناصر منها:

التحقق من قيام الموقع بتقديم وصف طبيعة السلع و الخدمات، إفصاح الموقع عن المدة اللازمة لتنفيذ العملية، مدى إمكانية رد السلع إذا كانت مخالفة للشروط.

- سلامة المعاملات التجارية، يتحقق فيها المراجع من قيام الموقع بفحص طلبات العملاء و التأكد من دقتها، قيام الموقع بعرض أسعار البيع و التكاليف الأخرى قبل تنفيذ العملية و التحقق من أي الموقع يقوم بالتنفيذ الدقيق لطلبات الشراء من حيث شحن السلع المطلوبة بدقة و بالكمية المحددة و في الميعاد المحدد وفقا للتعاقد.

I-1-3-الأمن:

و فيه يتحقق المراجع من عناصر عديدة منها:

- أن الموقع التجاري لديه إجراءات خطة محددة للتعامل مع الثغرات الأمنية إن وجدت.
- إن الموقع لديه إجراءات محددة لاستعادة نظامه في حالة توقف الموقع عن العمل.

و من ثم قإن هذا المبدأ يضمن تأمين نظام الأعمال الإلكترونية للموقع التجاري بعناصر الخمسة: البنية التقنية، البرامج، الأفراد، الإجراءات، البيانات.

I-1-4-الإتاحة:

و فيها يجب أن يتأكد المراجع من أن الموقع متاحا لاستخدام العملاء بصورة دائمة عن طريق التحقق من أن المراجع و المكونات المادية الخاصة بالموقع يتم اختبارها و تحديدها باستمرار للمحافظة على إتاحة الموقع.

I-1-5-عدم إنكار الالتزامات:

و فيهل يتحقق المراجع من عناصر عديدة مثل: إلتزام الموقع بمسؤوليته عن وجود إجراءات لتسجيل موافقة العميل على تنفيذ العملية، مسؤوليته في تحديد أي من الطرفين (الموقع أم العميل) مسؤولا عن أي خسارة قد تنشأ في أي مرحلة عن مراحل العملية التجارية.

I-1-6-السرية:

و فيها يتحقق المراجع من أن الموقع يحافظ على سرية البيانات الخاصة بالعملاء عن طريق: تأمين عملية الحصول على تلك البيانات و استخدامها، تصميم النظم التي تمنع من طرف خارجي غير مصرح له من الوصول إلى البيانات الخاصة بالعملاء، عدم الإفصاح عن الرقم الخاص بجهاز العميل و تأمين النسخ الاحتياطية لبيانات العملاء بشكل كافي.

I-1-7-الإفصاح المفصل:

يعني هذا أنه إذا رغب الموقع في قيام المراجع الخارجي بالتقرير عن أي مبدأ من المبادئ السابقة، فينبغي عليه بالإفصاح الكامل عن الإجراءات المتبعة للإلتزام بذلك المبدأ[1].

1_ عبد الوهاب نصر علي، و آخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة مع التطبيق على البيئة الالكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004، ص ص: 389-.395

I-2-خدمة إضفاء الثقة على الأنظمة الإلكترونية:

ظهرت هذه الخدمة في نوفمبر عام 1999، يقوم به مراجع خارجي مستقل و مؤهل لتأديتها بتلقيه لدورات تدريبية عديدة تسمح له بفحص و مراجعة أنظمة المعلومات الإلكترونية لدى المنشأة طالبة الخدمة، و التأكد من فعاليتها و دقتها، و في حالة مطابقة تلك الأنظمة لمبادئ و معايير معهدي المحاسبين القانونيين الأمريكي و الكندي، تقوم المراجع بإصدار تقرير

شكل رقم (3-2): ختم إضفاء الثقة على الأنظمة الإلكترونية

و تتضمن خدمة إضفاء الثقة على الأنظمة الإلكترونية قيام المراجع بأداء اختيارات كاختيارات المراجعة الاختيار البنية للنظام، البرامج، العاملين، الإجراءات ، و البيانات، و ذلك لتقييم مدى إمكانية الاعتماد على النظام. و يؤكد التقرير الإيجابي لخدمة إضفاء الثقة على الأنظمة الإلكترونية على إمكانية الاعتماد و قدرته على العمل دون أخطاء جوهرية، خلال أو فشل خلال فترة زمنية معينة و في بيئة معينة. و يقدم المراجع عند تأديته لخدمة إضفاء الثقة على الأنظمة الإلكترونية لعميله مجموعة من التقارير تتضمن تقرير تصديقي ، وصف النظام، و تأكيد على فعالية إجراءات الرقابة الداخلية بما يحقق إمكانية الاعتماد على النظام.

I-2-1-الإتاحة:

و فيه يتحقق المراجع الخارجي من أن النظام يعمل وفقا للمقتضيات و خدمات العمل دون أي توقف، إضافة إلى وجود إجراءات محددة تضمن إستعادة النظام للعمل في حالة توقعه في أي سبب من الأسباب.

I-2-2-الأمن:

و فيه يتحقق المراجع الخارجي من أن النظام يتضمن إجراءات تضمن حمايته من الوصول غير المرخص يه إلى البرامج و قاعدة البيانات، و ذلك من قبل المستخدمين الداخليين و الخارجيين.

I-2-3-سلامة العمليات:

و فيه يتحقق المراجع من قدرة النظام على تشغيل البيانات بدقة، و بصورة سليمة و في التوقيت الملائم، و بما يتفق مع المصرح به.

I-2-4-القابلية الصيانة:

و فيه يتحقق المراجع الخارجي من وجود إجراءات تضمن إمكانية تعديل و صيانة النظام لضمان إتاحة، الأمن و سلامة العمليات، و دون الحاجة إلى توقف النظام و لو لفترة وجيزة.

و كنتيجة و المؤتمرات التي هدفت إلى تطوير تلك الخدمة، أجريت العديد من التعديلات و التحسينات عليها، الأمر الذي أدى إلى نشر الإصدار الثاني في يناير 2001، و هو الإصدار الأخير حتى الآن، و أهم ما ميز هذا الإصدار عن الإصدار الأول، إمكانية إصدار تقرير في أي مبدأ من المبادئ الأربعة بشكل منفصل و دون الحاجة إلى إلتزام المنشأة بالمبادئ الأخرى. و هذا الأمر كان غير ممكنا في الإصدار الأول، حيث لم يخول للمراجع إلا إصدار تقرير يتناول المبادئ الأربعة مجتمعة[1].

1_ أيمن محمد صبري شعبان، مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص ص: 168-170.

II-المراجعةالمستمرة:

تعرف المراجعة المستمرة بأنها عملية منظمة لتجميع الأدلة الإلكترونية للمراجعة كأساس معقول لإبداء رأي فني محايد بشأن مدى صدق التقارير و المعلومات المالية المعدة في ظل نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي.

و بالنظر لهذا التعريف يمكننا ملاحظة ما يلي:

- أن المراجعة المستمرة مراجعة خارجية و خدمة مهنية تصديقية ثلاثية الأطراف باعتبارها مجرد مدخل جديد للمراجعة التقليدية الخارجية للحسابات، بمعنى أن الهدف الأولي لمراجعة الحسابات و كذا معايير المراجعة المتعارف عليها لن يتغيران، لكن إجراءات المراجعة هي التي ستتغير بعض الشيء.
- أن المراجعة المستمرة هي عملية مراجعة بمعنى أنها ليست مجرد فحص. و ذلك يلتزم أن تنتهي بإبداء رأي محايد، بجانب ختم بالتصديق المستمر يظهر على موقع الشركة على الإنترنيت.
- أن المراجعة المستمرة لكي تنتهي برأي فني محايد من طرف مراقب الحسابات فإنها تنطوي بالضرورة على تجميع و تقييم أدلة إثبات و كافية، و إن كانت ستكون بمعنى مختلف عما هو عليه في حالة المراجعة السنوية التقليدية.
- أن المراجعة المستمرة عملية منظمة، بمعنى أنها تتكون من مراحل متتابعة متكاملة منطقية، تحتوي بدورها على عدة خطوات متكاملة أيضا و أن هذه المراحل تبدأ بقبول التكليف و تنتهي بالتقرير و رأي مراقب الحسابات مرورا بمرحلتي تخطيط أعمال المراجعة و تنفيذ هذه الأعمال.
- أن معلومات و التقارير المالية مجال هذه المراجعة هي معلومات مالية أنتجها نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي، مما يعني أنها معلومات و تقارير مالية فورية سيتم نشرها من خلال شبكة المعلومات الدولية.
- أن جمع أدلة الإثبات الإلكتررونية في ظل المراجعة المستمرة سوف يتطلب بالضرورة تخطيط أداء إجراءات غير نمطية للمراجعة، و السبب ببساطة أن معظم المعلومات التي سينم مراجعتها ستكون موجودة في صورة

إلكترونية فقط في ظل نظام المحاسبة الفورية و الذي يتطلب من مراقب الحسابات تطبيق مدخل المراجعة المستمرة[1].

II-1-أهداف المراجعة المستمرة:

باعتبار المراجعة المستمرة مدخلا معاصر لتطوير مراجعة الحسابات في شكلها التقليدي فإن الهدف الأساسي من المراجعة المستمرة أن يبدي مراقب الحسابات رأيا فنيا محايدا بشأن مدى صدق المعلومات و التقارير المالية المنتجة في ظل نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي. و كذا منح الشركة ختم التصديق المستمر.

و يشتق هذا الهدف العام للمراجعة المستمرة الأهداف الفرعية الآتية:

- إضفاء الصدق المستمر على الإفصاح الفوري للشركات عبر الإنترنيت.
- مساعدة أصحاب المصلحة في الشركة خاصة المساهمون و هيئة سوق المال، بل و كافة زوار موقع الشركة في ممارسة الرقابة الفورية المستمرة على الشركات.
- تحديد مدى كفاءة و فاعلية نظم المحاسبة الفورية في حماية الأصول، و الحفاظ على موضوعية البيانات، و إنتاج معلومات مالية صادقة يمكن الإعتماد عليها و موثوق فيها، كما يوضح ختم التصديق المستمر على موقع الشركة ، و كذا تقرير مراقب الحسابات[2].

1_ دار شحاته السيد شحاته، د/عبد الوهابنصر علي، مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة و أسواق المال و التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص: 74-75

2_ دار شحاته السيد شحاته، د/عبد الوهابنصر علي،المرجع السابق، ض 79.

II-2- مجال و نطاق المراجعة المستمرة:

وفقا لاعتبار المراجعة المستمرة كمدخل أو آلية جديدة لمراجعة الحسابات فغن مجال المراجعة المستمرة لابد أن يشمل مجال مراجعة الحسابات السنوية مضافا إليه أية معلومات أو جداول أو مؤشرات أو إيضاحات مالية على موقع الشركة. أما نطاق هذه المراجعة فتحكمه طبيعتها و الهدف منها كما يلي:

II-2-1- مجال المراجعة المستمرة:

حسب المعنى السابق يشتمل مجال المراجعة المستمرة على مايلي:

- المعلومات أو التقارير المالية أو التغير في حقوق الملاك.
- الإيضاحات المتممة للمعلومات المالية الفورية.
- كافة المعلومات المالية الجوهرية التي يمكن أن ينتجها نظام المحاسبة القورية و يتم نشرها بصفة مستمرة و فورية من خلال موقع الشركة على الإنترنيت مثل: المؤشرات المالية و التقلبات غير الغادية في مؤشرات الأداء و أسبابها.

II-2-2- نطاق المراجعة المستمرة:

مهنيا يجب أن يتسق نطاق المراجعة المستمرة مع طبيعتها و أهدافها من ناحية و حكم مراقب الحسابات من ناحية أخرى، الذي يبنيه في ضوء ما انتهى إليه من أحكام بخصوص الأهمية النسبية و مخاطر المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

و يشير نطاق المراجعة المستمرة إلى مشتملات الفحص و الاختبار و التحقق المستمر إلكترونيا، باستخدام المراجع نفسه لأدوات تكنولوجيا المعلومات، خاصة البرامج الجاهزة و التبادل الإلكتروني للبيانات و شبكة الإنترنيت.

و عموما فإن نطاق المراجعة المستمرة غاليا سيشمل كافة معاملات المنشأة الإلكترونية و نظامها المحاسبي الفوري، و كفاءته في إنتاج و توصيل معلومات فورية مباشرة عبر الإنترنيت[1].

II-3- تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة:

بالرجوع إلى تعريف و مجال و أهداف المراجعة المستمرة يمكننا الآن توقع كيف يظهر تقرير مراقب الحسابات عن أعمال هذه المراجعة. و يمكن إيجاز أهم سمات و محتوى هذا التقرير على النحو التالي:

II-3-1- بدائل الرأي:

- إذا توصل مراقب الحسابات إلى أن المعلومات المالية المفصح عنها و سجلات المعاملات المالية، خالية من التحريفات الجوهرية فسف يفوض الشركة الخادمة بإظهار ختم التصديق على موقع الشركة محل المراجعة على الإنترنيت و يبدي رأي تظيف.
- أما إذا وجد تحريفا جوهريا في المعلومات المفصح عنها و سجل المعاملات فسوف يعدل رأيه بإداء رأي متحفظ أو معاكس حسب حكمه المهني و أسباب و جوهرية التحريف، و لا يمنح الشركة ختم التصديق على موقعها.
- أما إذا فرضت الإدارة قيودا على أعماله أو فقد هو استقلاله فيوف يمتنع عن إبداء الرأي و بالطبع لن يسمح بوضع ختم المصادقة المستمرة على الموقع.

II-3-2- النواحي الشكلية و محتوى التقرير النظيف:

إذا ما قرر مراقب الحسابات إعداد تقرير نظيف برأيه على معلومات المالية المفصح عنها فيوف يستوفي هذا التقرير النواحي الشكلية التالية:

1_) د/حسين أحمد عبير، و شحاته السيد شحاته، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص ص: 239-.240

– النواحي الشكلية للتقرير النظيف:

يمكن إيجازها فيما يلي:

- يعنون التقرير بأنه تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة.
- يوجه التقرير إلى مساهمي الشركة و مجلس الإدارة و جهات الرقابة الرسمية.
- يتكون التقرير من ثلاث فقرات و هي: الفقرة التمهيدية، فقرة النطاق و فقرة الرأي.
- يؤرخ التقرير بتاريخ الإنتهاء من أداء أعمال المراجعة و هي غالبا كل أسبوع أو15 يوما.
- يوقع التقرير من مراقب الحسابات مصحوبا باسم المكتب و عنوانه.

–محتوى التقرير النظيف:

من ناحية الجوهر يجب أن يشير التقرير في كل فقرة من فقراته إلى ما يتوافق مع عنوانها و الهدف منها كما يلي:

- **الفقرة التمهيدية:** يجب أن يشير التقرير في هذه الفقرة إلى ما يلي:

– أن مراقب الحسابات مراجع أي لم يختبر و لم يفحص.

– أنه راجع المعلومات و التقارير المالية الرئيسية، التي انتجها نظام معلومات المحاسبة الفورية لدى الشركة و المفصح عنها على موقع الشركة

– الفترة التي تغطيها هذه المعلومات و هي غالبا يوما أو أسبوعا.

– أن المعلومات و التقارير المالية الرئيسية مسؤولية إدارة الشركة.

– أن مسؤوليته مراجعة هذه المعلومات و التقارير المالية و إبداء الرأي عليها.

* **فقرة النطاق:** يجب أن يشير التقرير في فقرة النطاق إلى ما يلي:

– أن المراجع قام بالمراجعة وفقا لمعايير المراجعة المستمرة المتعارف عليها.

- أن هذه المعايير تتطلب منه تخطيط و تنفيذ أعمال المراجعة للوصول إلى تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت المعلومات و التقارير المالية المفصح عنها خالية من التحريفات و الاستثناءات.
- أنه قام بالتحقق من التقارير و المعلومات المالية المرفقة.
- أنه قام بالتحقق من مدى كفاءة نظام معلومات المحاسبة الفورية في إنتاج هذه المعلومات و التقارير.
- أنه يعتقد أن ما قام بع من أعمال المراجعة كافي لإبداء الرأي و التصريح من عدمه بأحقية الشركة في ختم التصديق المستمر.

* فقرة الرأي: من الطبيعي أن تختلف فقرة الرأي في هذا التقرير عنها في حالة التقرير عن أعمال المراجعة المستمرة و ذلك بما يتماشى مع طبيعة مجال و أهداف و نطاق الخدمة المهنية في كلتا الحالتين، و يمكن إيجاز أهم ما تشير إليه فقرة الرأي فيما يلي:

- الإشارة إلى أنه سوف يبدي رأيا.
- الإشارة إلى أن التقارير و المعلومات المالية المفصح عنها على موقع الشركة متماشية مع معايير المحاسبة.
- الإشارة إلى الفترة المحاسبية (يوم أو أسبوع)[1].

1_ د/حسين أحمد عبير، و د/ شحاته السيد شحاته، مرجع سابق، ض ض: 346-349

الخاتمة

رغم ما للتجارة الإلكترونية من أهمية بالغة في عصرنا الحاضر و ما يرافقها من بيئة غير ملموسة و غياب التوثيق المستندي لأغلب عملياتها فإن مهنة المحاسبة لم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب كيف تتفاعل مع البيئة المحيطة بأعمال التجارة الإلكترونية، و بناءا على هذه الحقيقة نقترح ما يلي:

1- اعتماد جهة تدفيق مؤهلة تكنولوجيا لتدقيق سياسات و اجراءات نظام الشركة المحاسبي المرتبط بالتجارة الإلكترونية.

2- تأهيل كل من المحاسبين و المدققين و تثقيفهم بتكنولوجيا المعلومات بشكل عام و بتعاملات النجارة الإلكترونية بشكل خاص.

3- ضرورة إعادة هيكلة نظام التعليم و التدريب في جميع مستويات مهنتي المحاسبة و التدقيق بشكل خاص من أساسيات منح الشهادات العلمية و العملية و مزاولة المهنة.

4- ضرورة إعادة النظر بنظرية المحاسبة و تحديث مفاهيمها بشكل يتماشى مع بيئة التجارة الجديدة.

5- ضرورة إعادة النظر بمعايير المحاسبة الدولية و صياغتها بشكل يتلائم مع التغيرات التي أحدثتها التجارة الإلكترونية.

6- ضرورة تنبيه الحكومات لإلى السعي أو المساهمة بإنشاء تشريعات دولية تحكم تعاملات التجارة الإلكترونية.

اقترح تكوين مجلس محاسبي تكنولوجي عالمي متخصص بمنح شهادات مهنية متخصصة تجمع بين تقنية المحاسبة و تقنية تكنولوجيا المعلومات بشكل عام و التجارة الإلكترونية بشكل خاص.

قائمة الأشكال:

(1-1):المعلومات الناتجة عن البيانات ،ص10.

(1-2):نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات،ص17.

(1-3):ختم إضفاء الثقة على المواقع التجارية،ص64.

(3-2):ختم إضفاء الثقة على الأنظمة الالكترونية،ص67.

قائمة المراجع

1/ د. نجم عبد الحميدي، د.سلوى أمين السامرائي، د.عبد الرحمان العبيد، نظم المعلومات الادارية،مدخل معاصر، دار وائل للنشر ، عمان الأردن، الطبعة الثانية ،.2009

2/د.أحمد فوزي مولوخية ، نظم المعلومات الإدارية ، دار الفكر الجماعي، الإسكندرية .2007

3/د.الخضاري صالح ، إشكالية تطبيق نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسة ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري .2006

4/ د.محمد خليل أبو زلطة ، زيد عبد الكريم القاضي، مدخل إلى التجارة الالكترونية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان الأردن،.2009

5/ د.كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد ، نظم المعلومات المحاسبية ،دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية 2002.

6/د. بشير العلاق ، حميد عبد النبي الطائي، تسويق الخدمات ،دار زهران للنشر والتوزيع .2007

7/د.ناصر نورالدين عبد اللطيف، نظم المعلومات ومعالجة البيانات والرامج الجاهزة، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2007.

8/ د.فؤاد الشرابي ، نظم المعلومات الإدارية ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، الطبعة الأولى .2008

9/ د.محمد عبد الحسين آل فرج الطائي، مدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار وائل للنشر الطبعة الثانية،2009.

10/ عبد الرزاق محمد قاسم ، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، الطبعة الأولى،.2004

11/أحمد حسين علي حسين ، إعداد وتحليل وتفسير القوائم المالية المحاسبية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية،.2006

12/ د. لطيف زيود، تحديات التجارة الالكترونية للنظم الضريبية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،.205

13/ د.أحمد محمد غنيم، التسويق والتجارة الالكترونية ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر .2008

14/ د. أمين السيد أحمد لطفي ، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2005.

15/ د. طارق عبد العال عماد، التجارة الالكترونية ، المفاهيم ، التجارب ، التحديات ، الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى،.2005

16/د.عبد الوهاب ، نصر علي وآخرون ، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحاسبات الالكترونية، الدار الجامعية ، الإسكندرية،.2004

17/د.أيمن محمد صبري شعبان، مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية ، الطبعة الأولى،.2008

18/د.شحاتة ، السيد شحاتة، د.عبد الوهاب نصر علي ، مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال و التجارة الالكترونية ، الدار الجامعية، الإسكندرية،.2004

19/د.حسين أحمد عبيد، د.شحاتة ، السيد شحاتة ، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2007.

http://www.world-acc.net/vb/showthread.php?=833.

http://www.hngdz.com/vb/ showthread.php?=22927.

http://flaw.net/law/archive/index.php?t-33787.html.

www.aliahmedali.com/forum/show.thread.php?p:240955

http://www.occuarab.com/acc/...../17.show.thread.php t:6305

http://lmd-batna.hooxs.com/t1652-topic

www.gestion08.lifeme.net/t1109/topic